IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

رؤىً لحلّ مشكلة النزوح في مناطق اللاّ عودة ومحدودة العودة في قضاء سنجار وناحية القحطانية

شباط ٢٠٢٤

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبـدأ الهجرة الإنسانية والمنظّمة التـي تفيـد المهاجرين والمجتمع. وبوصفهـا منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدوليـة للهجرة مـع شركائها فـي المجتمع الدولي مـن أجل تقديم المساعدة لمواجهة التحديات التنفيذية للهجرة؛ وتعزيـز فهـم قضايـا الهجرة؛ وتشـجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية مـن خـلال الهجرة؛ والحفـاظ على كرامة المهاجرين الإنسانية ورفاهيتهم.

إنّ جميع الآراء الواردة في هذا التقرير، هي آراء المؤلّفين ولا تعبّر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. والمعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. والأسماء والحدود الواردة فيه، لا تعني تأييداً لها أو إقراراً رسمياً بها من المنظمة الدولية للهجرة.

تم إنتاج هذه الوثيقة من قبل المنظمة الدولية للهجرة في العراق. أصبح هذا النشر ممكنا من خلال برنامج البوصلة بتمويل من حكومة هولندا. الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء حكومة هولندا أو المنظمة الدولية للهجرة.

عن التقصّي الاجتماعي

التقصّي الاجتماعي (Social Inquiry) مؤسسة بحثية غير ربحية مقرّها العراق، تركّز في عملها على التأثير على السياسات والتطبيق العملي الذي يؤسس الثقة المدنية ويصلح النسيج الاجتماعي داخل المجتمعات الهشّة وفيما بينها، وبين المجتمعات المحلية والدولة. وتركّز أبحاثها على ثلاثة مجالات رئيسية، هي: (١) التماسك الاجتماعي والهشاشة (٢) العدالة الانتقالية والمصالحة (٣) الاقتصاد السياسي في مرحلة ما بعد الصراع؛ واستكشاف التداخلات السياسية والاجتماعية والنفسية، والأبعاد الاقتصادية والتاريخية ضمن هذه المواضيع.

جميع الخرائط الواردة في التقرير هي لأغراض التوضيح فقط. الأسماء والحدود على هذه الخارطة لا تعني موافقة المنظمة الدولية للهجرة عليها أو القبول بها.

صدر هذا المنشور دون تحرير رسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

صدر هذا التقرير دون موافقة قسم المنشورات في المنظمة الدولية للهجرة للالتزام بمعايير العلامة التجارية والأسلوب الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة.

المنظمّة الدوليّة للهجرة – بعثة العراق

العنوان: مجمع يونامي (ديوان٢) المنطقة الدوليّة، بغداد، العراق

البريد الالكتروني: iomiraq@iom.int

الموقع الالكتروني: www.iraq.iom.int

صورة الغلاف: ياد عبد القادر

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٤

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

المحتويات

ملخّص تنفيذيّ	**٤**
مقدّمة	**٦**
نظرة على السياق	**٧**
الديناميكيات قبل ٢٠٠٣ وبعده	٨
الصراع مع داعش، النتائج الأولية والتداعيات الجيوسياسية	٨
أنماط النزوح والعودة	٩
الرفاهية والخدمات	٩
الحُكم والمؤسسات	٩
السلامة الجسدية والأمن، وعلاقتهما بالتنافس الجيوسياسي	١١
العلاقة بين الجماعات	١١
العدالة والمصالحة	١٢
المنهجية	**١٣**
مشاورات التركيز الجماعية	١٣
المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين	١٣
وجهات النظر حول النزوح والعودة	**١٤**
الوصول إلى مناطق الأصل، ومحاولات العودة السابقة	١٤
عوائق العودة والظروف المتوقعة في مناطق الأصل	١٤
الإيزيديون النازحون	١٤
الأكراد النازحون	١٥
العرب السُّنة النازحون	١٥
الضرورات الجيوسياسية المستفيدة من العودة المحدودة	١٥
خيارات لحلّ مشكلة النزوح	١٦
رؤىً حول عمليات العودة السابقة والحالية	**١٦**
المبادرات المنفّذة حتى الآن	١٦
دعم العودة وإعادة الإعمار	١٦
المصالحة المحلية	١٦
مشاركة أوسع في حلّ مشكلة النزوح من قضاء سنجار وناحية القحطانية	١٧
الآثار المترتبة على استمرار الوضع الراهن	١٧
الآراء بشأن عمليات العودة المستقبلية والظروف المطلوبة لحلّ مشكلة النزوح	**١٨**
نقاط الخلاف، والخطوط الحمراء	١٨
الشروط المسبقة لعودة النازحين	١٨
الأولويات المطلوبة لاندماج النازحين محلياً	١٩
السُبُل المحتملة للمضيّ قُدماً	**١٩**
مشاركة أعمق وأكثر شمولاً لجميع أصحاب المصلحة	٢٠
المرونة في النهج	٢٠
إيجاد قواسم مشتركة، واستكشاف المزيد من الإمكانيات المحلية البعيدة عن السياسة	٢٠
اعتبارات لاستثمار أشمل، ودعم على أرض الواقع	٢٠
مساحة لتحقيق عدالة انتقالية أشمل	٢٠

ملخّص تنفيذيّ

هذا التقرير هو دراسة نوعية متعمقة لمناطق اللاّعودة أو المناطق ذات العودة المحدودة في قضاء سنجار وناحية القحطانية، بهدف معرفة العقبات الرئيسية التي تحول دون إيجاد حلول دائمة لأزمة النزوح، والسبُل المحتملة لإزالة تلك العقبات. إذ من شأن ذلك أن يكون خطوة حاسمة في تنفيذ البرنامج المشترك لحكومتَي العراق وإقليم كردستان، إضافة إلى خارطة طريق الأمم المتحدة الهادفة إلى تسريع الخطة الوطنية، وفقاً لخطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي. وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى تحسين الحوار السياسي في البلاد، حول كيفية توفير الاختيار الطوعي والمستنير للأشخاص الذين يعانون من النزوح طويل الأمد. وقد استُخلِصَت النتائج من مشاورات تركيز جماعية منفصلة مع النازحين من الإيزيديين والأكراد والعرب السُنة في قضاء سنجار وناحية القحطانية، إضافة إلى مقابلات مع مصادر معلومات رئيسيين ممثلين عن: مكتب محافظ نينوى، سلطات قضاء سنجار في دهوك، والسلطات في سنجار والقحطانية، وأعضاء الأحزاب السياسية في سنجار، وقادة ونشطاء المجتمع المدني، وشيوخ العشائر، وبناة السلام الدوليون والمحليون، والخبراء في مجال حقوق الإنسان، وموظفي الأمم المتحدة والجهات المانحة.[1] وقد تناولت الدراسة قضاء سنجار وناحية القحطانية سوية، نظراً لظروفهما المتشابهة من حيث السكّان وديناميكيات الصراع الأخيرة والتاريخ والموروثات ذات الصلة بالعنف، فضلاً عن قربهما جغرافياً من بعضها البعض ومن إقليم كردستان، والحدود مع سوريا وتركيا.

تشير البيانات الأخيرة إلى أن ١٨٣,١٦٦ فرداً من قضاء سنجار ما زالوا نازحين في الوقت الحاضر.[2] ورغم عدم توفر البيانات عن ناحية القحطانية تحديداً؛ ما يزال هناك ١٠٣,٧٣٦ فرداً نازحاً من قضاء البعاج (بما في ذلك القحطانية).[3] وتشير البيانات المتوفرة إلى عودة بعض النازحين إلى ١٥٠ موقعاً في قضاء سنجار وناحية القحطانية. مع ذلك فقد عاد حوالي نصف أو أقل من نصف النازحين إلى أغلبية هذه المواقع (٦٥٪).[4] وتفيد التقارير أن ١٣ موقعاً لم يشهد أي عودة منذ عام ٢٠١٤؛ وتتوزع هذه المواقع بين مركز قضاء سنجار وناحيتَي القيروان والقحطانية.[5]

الخارطة ١: مواقع العودة المحظورة في قضاء سنجار وناحية القحطانية [6]

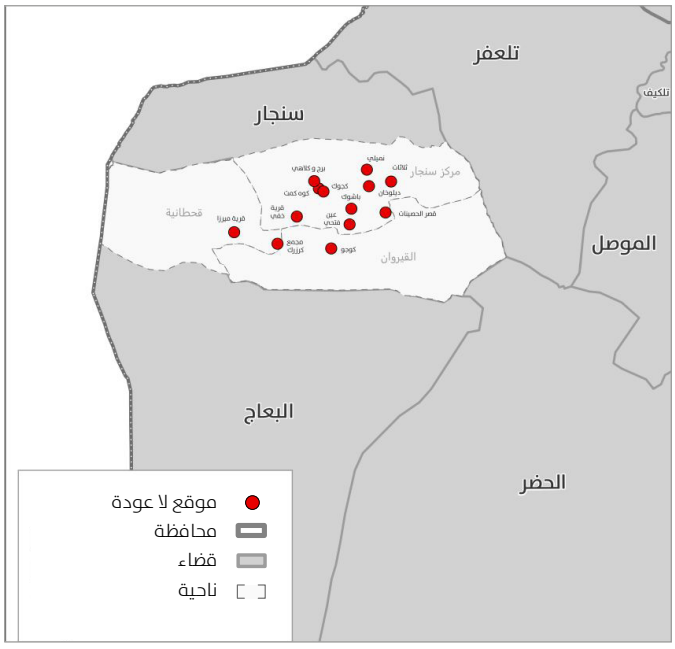

أعرب النازحون المشاركون في مشاورات التركيز، عن مخاوفهم بشأن انعدام الأمن ومحدودية جهود إعادة إعمار المساكن والبنية التحتية، ونقص الخدمات العامة والفرص الاقتصادية، والتنازع على الإدارة والحكم المحلي، واحتمال نشوب التوتر والعنف بين الجماعات، وما يتبع ذلك من تبعات بشرية ومادية ونفسية؛ تمثل مجتمعة عقبات أمام العودة. كما أشار مصادر المعلومات الرئيسيون إلى مصالح بعض الجهات السياسية المستفيدة من استمرار نزوح أهالي سنجار والقحطانية، بما في ذلك المنافسة بين مختلف الأطراف داخل وخارج المنطقة. من جهة أخرى، أعرب جميع المشاركين في الدراسة أن الطبيعة الجيوسياسية لهذه المنطقة، والتي ترتبط بعض الشيء بوجود حزب العمال الكردستاني، قد زادت من صعوبة العودة المستدامة.

وعليه، بدلاً من التفكير بخيارات لحلّ مشكلة نزوحهم بطريقة طوعية وكريمة، يبدو أن على النازحين أن يختاروا أقل الخيارات سوءاً. وقد خلُصَت الدراسة إلى أنّ القاسم المشترك بين النازحين الإيزيديين والأكراد والعرب السُنة، هو ارتباطهم القوي بقضاء سنجار وناحية القحطانية، ورغبتهم الشديدة بالعودة في نهاية المطاف. كما أعرب المشاركون عن قلقهم من النزوح الذي طال أمده لعقد من الزمن تقريباً، وما يمكن أن تحدثه ذلك من شرخ عميقة في مناطقهم الأصلية، من حيث الهوية والانتماء ونمط الحياة والتقاليد واللغة والثقافة.

في الوقت نفسه، أشار المشاركون في الدراسة إلى المبادرات العديدة المتخذة من أجل المساعدة في تسهيل عمليات العودة. ومن تلك المبادرات مثلاً؛ تقديم الدعم المادي للأسَر الراغبة بالعودة، وجهود إعادة الإعمار في مناطق الأصل؛ والمصالحة في مناطق شمال قضاء سنجار؛ والجهود السياسية رفيعة المستوى المتمثلة بتنفيذ اتفاقية سنجار بين حكومتَي العراق وإقليم كردستان بشأن توفير الاحتياجات الإدارية والأمنية وإعادة الإعمار، تمهيداً لعودة الأهالي؛ فضلاً عن جهود مختلف الجهات الفاعلة عبر الحوارات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية. مع ذلك، وبحسب النازحين ومصادر المعلومات الرئيسيين، لم يتم تنفيذ سوى القليل للمُضيّ قُدماً في التغييرات بعيدة المدى لجعل قضاء سنجار وناحية القحطانية أكثر استقراراً وملاءمة لإعادة الإدماج المستدام والآمن.

وحيث أن التقدّم في هذا الصدد يعيقه جزئياً؛ الجمود السياسي وتباين وجهات النظر حول تفاصيل التنفيذ، أشار مصادر المعلومات الرئيسيون على اختلاف مستوياتهم، إلى بعض الأولويات الرئيسية التي من شأنها أن تساعد في تعزيز العودة وإعادة دمج النازحين في قضاء سنجار وناحية القحطانية، يمكن تلخيصها في: (١) التعويض عن حالات الوفاة والإصابات والمساكن والممتلكات المتضررة أو المدمّرة (٢) ترشيح ممثل متفق عليه وإدارة محلية معترف بها (٣) إعادة الإعمار والتنمية.

يرى النازحون أن هذه الأولويات شروط مسبقة وحاسمة لعودتهم. وهذا التقرير، يسلّط الضوء على مجتمعات النازحين عبر المواقع والجماعات ذات المطالب المشتركة. ورغم احتمال اختلاف الآراء حول كيفية تنفيذ الأولويات بالضبط أو كيفية ترتيبها، إلاّ أن ما يجمعهم هو الرغبة في الأمان وإدارة تمثلهم، وإعادة الإعمار والتنمية، والتعويض والعدالة والمصالحة والحوار بين الجماعات. ورغم أن النازحين عموماً ذكروا شروطاً مسبقة عامة مماثلة، إلا أنهم يختلفون من حيث التفاصيل حسب كل جماعة؛ وكذلك الحال بالنسبة لترتيب الأولويات والشروط المسبقة.

١. **إعادة الإعمار بما في ذلك إعمار وتوفير المساكن، وتوفير الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية:** تحتل هذه القضية، الأولوية بالنسبة لكلّ مجموعات النازحين المشمولة في هذا التحليل، مع بعض الفروق البسيطة في مجال السكَن. فإلى جانب الحاجة لإعادة بناء المساكن؛ أشار النازحون الإيزيديون إلى الحاجة الماسّة لتوفير الأراضي والمساكن في مناطق الأصل للأجيال الشابة من النازحين الذين

١ نظراً لنطاق المنهجية، أجريت المقابلات مع الجهات الفاعلة على مستوى المحافظة؛ ولم يشارك فيها أصحاب المصلحة من حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية. مع ذلك، فإنّ كلا الطرفين مهمّان للمشاركة في الجهود المستمرة الرامية إلى إيجاد حلول للسنجاريين العائدين والنازحين.

٢ المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبّع النزوح في العراق، التقييم الموقعي المتكامل السابع.

٣ نفس المصدر السابق

٤ المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبّع النزوح في العراق، مؤشّر العودة، الجولة ١٩.

٥ المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح في العراق، مسح تجريبي للأسَر في نينوى، حزيران ٢٠٢٣.

٦ المعلومات المذكورة هنا، هي لإعطاء صورة تقريبية لجغرافية المنطقة؛ وهذه الخارطة لا تعني تأييداً رسمياً للحدود أو المواقع الواردة فيها.

كانوا أطفالاً وقت النزوح والآن هم أصحاب عوائل؛ فضلاً عن الحاجة للمشاركة العامة والتشاور في جهود إعادة الإعمار. بينما أعرب العرب السُّنة النازحون عن مخاوفهم من احتمال احتلال أراضيهم ومساكنهم من قبل بعض الجهات المسلحة ومناصريها، كأولوية أخرى يجب معالجتها.

٢. **ضمان السلامة والأمن، وإخراج الفصائل المسلحة:** اتفق جميع النازحين على أن معالجة انعدام الأمن في مناطقهم الأصلية شرط أساسي لعودتهم. في حين اختلفت وجهات النظر حول المقصود بإخراج الفصائل المسلحة عملياً، والجهة التي يمكنها أن توفر الأمن وتفرض القانون. ورغم عدم تحديد الإيزيديين للفصائل المسلحة المقصودة، كان هناك شبه إجماع على ضرورة إنشاء قوة أمنية من أهالي المنطقة. من جهة أخرى، دعا عدد قليل من النازحين الإيزيديين إلى توفير الحماية الدولية لقضاء سنجار وناحية القحطانية. أما النازحون الأكراد فبدوا حذرين بشأن تسمية تلك الجهات المسلحة، رغم أن البعض أشار إلى حزب العمال الكردستاني؛ كما كان هناك شعور عام لدى هذه الجماعة بضرورة عودة قوات البيشمركة بشكل كامل إلى المنطقة. لكن النازحين العرب السُّنة كانوا أكثر صراحة في ضرورة إخراج حزب العمال الكردستاني والمنتسبين إليه من المنطقة، لكي يعود أهلها. كذلك، ذكر العرب السُّنة أنهم يفضّلون قوات الجيش العراقي والشرطة المحلية المؤلفة من أهالي المنطقة كسلطات لفرض القانون. كما أعرب البعض عن ضرورة وجود مراقبين دوليين ضماناً للحماية وفرض القانون.

٣. **توفير العدالة والتعويضات:** عبّر جميع النازحين الذين شملتهم الدراسة عن حاجتهم ورغبتهم في الإقرار بما تعرضوا له من مظالم وإنصافهم. لكن ما يبحثون عنه يختلف إلى حدٍّ ما، حسب نوع الانتهاكات التي تعرضّوا لها، وحسب مستوى الاهتمام والدعم المقدّم لبعض المجتمعات المتضررة على حساب مجتمعات أخرى، من حيث تحقيق العدالة. وكان للنازحين الإيزيديين مطالب أوضح في هذا الصدد؛ فهم يسعون للحصول على تعويضات كاملة عمّا لحق بهم من مظالم. من ذلك على سبيل المثال؛ المحاسبة الجنائية لتنظيم داعش عمّا ارتكبه من بحقهّم، فضلاً عن كل المسؤولين عمّا حدث عام ٢٠١٤؛ واستخراج كل الجثث من المقابر الجماعية المتبقية؛ واستمرار البحث عن المفقودين وإعادتهم إلى الوطن (أمواتاً أو أحياءً)؛ والاعتراف بالإبادة الجماعية للإيزيديين؛ والاعتراف بحقوق وثقافة الشعب الإيزيدي. من جهتهم، طالب النازحون الأكراد والعرب السُّنة بالتعويض الكامل للمتضررين النزاع والمساءلة الجنائية لمرتكبي تنظيم داعش والمسؤولين عنه. وأشاروا أيضاً إلى احتمال استفادة البعض من قانون العفو العام في حال تعديله.

٤. **إدارة محلية فاعلة وتمثيلية:** الحاجة إلى حكومة محلية واحدة معترف بها مع تمثيل مناسب، شرط مسبق رئيسي لجميع النازحين من قضاء سنجار وناحية القحطانية. زمن الجدير بالذكر، أن العديد من النازحين من ناحية القحطانية أن تعود ناحيتهم إلى إدارة قضاء سنجار. الأمر الذي يعكس مدى الروابط التاريخية والثقافية التي تربط أهالي هذه المناطق. من جهة أخرى، في حال عودة القحطانية إلى قضاء سنجار، سيصبح لدى الإيزيديين من القحطانية أصوات أكثر في الحُكم، لأن عدد الايزيديين في سنجار أكثر من البعاج. وهذا الشكل من التمثيل، أمر مهم للنازحين العرب السُّنة أيضاً، الأمر الذي يفسّر سبب إعلانهم صراحة عن السعي إلى إدارة محلية تمثيلية برعاية الحكومة العراقية.

٥. **المصالحة والحوار بين الجماعات:** يبدو أن هناك إجماعاً كاملاً حول النقطة السابقة دون اعتراضات أو خصوصيات من قبل الجماعات المدرجة في هذا التحليل. إذ أعرب الجميع عن قلقهم العميق إزاء احتمال حدوث توترات بين المجتمعات في حال عودتهم، ويرغبون في ذلك أن تكون هناك إجراءات لمعالجة هذه المخاوف. وهذا الأمر يتناقض جداً مع المعلومات التي أدلى بها بعض مصادر المعلومات الرئيسيين المسؤولين عن المنطقة بقولهم أنّ العلاقات المجتمعية جيدة وليست هناك أي مشكلة.

لم يذكر النازحون المشمولون في هذا البحث، كيف يمكن جعل الاندماج المحلي في دهوك سبيل المثال، أجدى وأنفع. حيث تركّزت مشاوراتهم على إمكانية العودة في نهاية المطاف. لكنهم قالوا أنّ من شأن الحصول على تعويضات عن الوفيات والإصابات وأضرار أو دمار المساكن والممتلكات أن يكون عاملاً مهماً في مساعدتهم على اتخاذ قرارات استباقية بشأن الطريقة التي يرغبون بها في حلّ مشكلة نزوحهم.

ويبدو أن هناك مجالاً للمُضيّ قُدماً من حيث القضايا التي تمثّل عقبات أمام حلّ مشكلة النزوح في قضاء سنجار وناحية القحطانية؛ إذ هناك اتفاق واسع النطاق على ماهية تلك القضايا. ومن الجدير بالذكر، أنّ انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٢٣، واحتمال توقيع الحكومة العراقية وخارطة طريق الأمم المتحدة، على اتفاق تسريع الخطة الوطنية، يمكن أن تعالج إمكانية وكيفية عمليات العودة إلى هذه المناطق. مع ذلك، ينبغي أخذ الاعتبارات التالية بنظر الاعتبار:

- **الحاجة إلى مشاركة أعمق وأكثر شمولاً لجميع أصحاب المصلحة.** ليس المقصود بأصحاب المصلحة حكومتا العراق وإقليم كردستان فقط، بل أولئك الذين يعملون داخل قضاء سنجار وناحية القحطانية كممثلين عن السلطات المحلية. ومثل هذه المشاركة قد تتطلب أيضاً بعض التأييد من الجهات الفاعلة الإقليمية. والأهمّ هو الحصول على مزيد من المشاركة المباشرة والتمثيلية للمجتمع المدني الأوسع، والنازحين العائدين إلى قضاء سنجار وناحية القحطانية. وتعتبر الأمم المتحدة الجهة الأفضل لتحقيق هذه المشاركة الواسعة، وإجراء المناصرة الخاصة والعامة لتحقيق ذلك. وهكذا، يجب إيلاء الأهمية للجهد الكبير والمعرفة بالسياق والخبرة اللازمة من قبل الحكومة العراقية ونظرائها في حكومة إقليم كردستان، لمناقشة هذا الأمر وتوسيع حلقة المشاركة مع التركيز على احتياجات ومطالب جميع السنجاريين.
- **الحاجة إلى المرونة.** بالنسبة لبعض الجهات الفاعلة، تُعدّ اتفاقية سنجار هي الإطار المستخدم للتعامل مع القضايا الأساسية التي تعيق العودة. لكن البعض يعتبرون الاتفاقية غير قابلة للتنفيذ، لأن ما تم تنفيذه حتى الآن قليل جداً، ونظراً لحجم المعارضة السياسية المحلية التي تواجه تنفيذ الاتفاقية. وربمّا يمكن إحياء الاتفاقية، من خلال إشراك المزيد من أصحاب المصلحة، وإعادة التفاوض حول بنودها وإدراج مزيد من التفاصيل والأحكام فيها، وتأمين ضمانات التنفيذ. من جهة أخرى، يمكن وضع الاتفاقية جانباً وإفساح المجال لاتفاقية جديدة قابلة للتطبيق، اعتماداً على الديناميكيات المحلية والإقليمية. وبحسب هذه الدراسة والتقارير الواردة، فإنّ النازحين ليسوا ملتزمين بالضرورة باتفاقية سنجار. إذ أنّ ما يسعون إليه بشكل عام، هو استجابة منسّقة ومتماسكة لاحتياجاتهم، وتطبيقاً ينتج تغييرات إيجابية. وينبغي لأي عمليات مستقبلية أن تركّز على الهدف، بغض النظر عن الإطار المستخدَم.
- **الحاجة إلى إيجاد قواسم مشتركة واستكشاف احتمالات محلية أكثر.** لدى مجتمعات النازحين عبر مختلف المواقع والانتماءات، مطالب مشتركة. ورغم أنهم لا يشتركون جميعاً بنفس وجهات النظر حول الترتيب أو طريقة التنفيذ، إلاّ أنّ ما يجمعهم هو الرغبة في الأمان والحكم التمثيلي وإعادة الإعمار والتنمية والتعويضات والعدالة والمصالحة والحوار بين الجماعات. ولعّل من شأن التأسيس للمناصرة والمطالب المشتركة، أن يساعد في إضافة المزيد من الضغط العام من أجل اتخاذ إجراءات تؤدي إلى المزيد من التضامن والاعتراف بين الجماعات المختلفة. فمسألة التعويضات، على سبيل المثال، يمكن أن تكون نقطة انطلاق نحو معالجة الكثير من القضايا السياسية الحساسة، مثل الحكم والأمن. لكنّ هذه العمليات لا تتحقق بسرعة، ولا تتناسب مع البرنامج القصيرة الأمد؛ بل تحتاج إلى التزام ودعم طويل الأمد من جميع أصحاب المصلحة، ليس فقط لتوليد التأثير، بل لمنع المزيد من الضرر أيضاً.
- **ضرورة النظر في استثمار متعمّق ودعم على أرض الواقع.** يمثّل عدم الاستقرار المستمر في سنجار، والوضع غير المستقر لحكومة سنجار المحلية، ووجود قوات الأمن والجماعات المسلحة هناك، بيئة صعبة أمام الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز إعادة الإدماج المستدام. وربمّا يستغرق تحسّن الاستقرار وقتاً طويلاً؛ الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهود المحلية ودعم كبير ومستدام، بشكل متماسك ومنسّق ومؤثر على نطاق أوسع. وعلى هذا النحو، تعتبرّ الحاجة إلى المزيد من الجهود الفورية فرصة للمانحين الدوليين لاستكشاف السُبل التي يمكنهم من خلالها الاستثمار في مجتمع سنجار بالذات، وبدء الاتصالات والمناصرة معاً من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي. من جهة أخرى، ربمّا تستحق الاستراتيجيات التي يلجأ إليها المجتمع الدولي لمساعدة الإيزيديين والدفاع عن حقوقهم النظر فيها، كونها قد تشمل التمويل المتعلق بتعزيز الديمقراطية على نطاق أوسع والمشاركة العامة، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان والعدالة والمساءلة والسلام والأمن المستدامين.
- **الحاجة إلى مساحة أشمل للعدالة الانتقالية.** تُعدّ القضايا التي تعيق عمليات العودة أو إعادة الإدماج المستدام أو أي حلّ دائم للنازحين من قضاء سنجار

وناحية القحطانية، قضايا عميقة الجذور ونتيجة لإرث من الصراع والمظالم. ولعلّ النظر في السُبل التي يمكن من خلالها إلقاء نظرة أعمق على هذه القضايا وأسبابها الجذرية، أن يساهم في إيجاد حلول لمشكلة النزوح، لاسيّما الحلول التي تعترف بحقوق وكرامة جميع المواطنين الضحايا، دون تمييز. كما أنّ النظر في مطالب الإيزيديين للعدالة، يحتاج إلى دعم وتعاون المجتمعات الأوسع التي يعيش فيها الإيزيديون، من اعتراف بخطورة ما حدث؛ وفي الوقت ذاته مراعاة مطالب وأولويات المجتمعات الأخرى، وإيجاد حلول لها أيضاً. وحيث أن الأولويات الحالية لحكومة العراق، تهدف إلى تجنب الصراعات والسير نحو مزيد من الرخاء والرفاهية للعراقيين، لعلّ النظر إلى الماضي هو السبيل الوحيد للمُضيّ قُدماً.

مقدّمة

نشبَ الصراع مع تنظيم داعش رسمياً في عام ٢٠١٤، وتسببّ في نزوح قسري لحوالي ٦ ملايين شخص من الأجزاء الشمالية والوسطى من البلاد. وخلال ستّ سنوات منذ انتهاء الصراع في أواخر عام ٢٠١٧، عاد حوالي ٤,٨ مليون نازحاً إلى مناطقهم الأصلية، وكان الجزء الأكبر من هذه العودة قد حدث عام ٢٠١٨.[٧] وعلى الرغم من معدلات العودة العالية نسبياً عبر الأجزاء المتضررة من النزاع في البلاد، ما زالت هناك مناطق ذات عودة محدودة أو لم تشهد أي عودة؛ ومنها على سبيل المثال قضاء سنجار (المتألف من مركز سنجار وناحيتَي الشمال والقيروان) وناحية القحطانية. وقد تناولت هذه الدراسة هاتين المنطقتين، نظراً للشبه بين سكانها، وتاريخ وموروثات العنف وديناميكيات الصراع الأخير، وقربهما جغرافياً من بعضهما البعض ومن إقليم كردستان، وسوريا وتركيا (الخارطة ٢).

حدثت عودة النازحين إلى حدّ ما إلى قضاء سنجار وناحية القحطانية. مع ذلك، لا تخلو هذه العودة من قيود تعزى إلى عدة عوامل متداخلة،[٨] تتعلق بالمخاوف بشأن السلامة والأمن، والحاجة إلى إعادة الإعمار وتحسين الخدمات العامة، وتوفر الفرص الاقتصادية، ودمار المساكن، والحاجة إلى المساءلة والإنصاف والتعويضات، والمصالحة المجتمعية. من جهة أخرى، لا تستطيع بعض الأسَر النازحة العودة إلى مناطقها، لأن الجهات الأمنية الفاعلة هناك، والعشائر وقادة المجتمع يحظرون عودتهم. وفي حالات أخرى، لا يريد النازحون أنفسهم العودة خشية من الجهات الأمنية أو أفراد المجتمع.

تسببت ظاهرة تحوّل العودة المحدودة إلى عدم عودة، في إطالة أمد النزوح لما يقرب من عقد من الزمن؛ الأمر الذي جعل النازحين في وضع لا يتيح لهم خيارات لحلّ نزوحهم بشكل طوعي وآمن ومستنير. وتشير أحدث أرقام النزوح إلى أنّ حوالي ١٨٣,١٦٦ فرداً من قضاء سنجار ما زالوا نازحين.[٩] لكن ليست هناك بيانات خاصة بناحية القحطانية، بل بقضاء البعاج الذي ما زال ١٠٣,٧٣٦ فرداً من أهله نازحين.[١٠] وبالنسبة للنازحين من قضاء سنجار وناحية القحطانية، فهُم من الإيزيديين والعرب السُنة والأكراد السُنة والشيعة، وقد نزحوا إلى محافظتي دهوك ونينوى، بعضهم يعيشون في المخيمات والبعض الآخر خارج المخيمات (الخارطة ٢).[١١]

الخارطة ٢: أقضية النزوح الرئيسية للنازحين من سنجار والقحطانية

٧ المنظمة الدولية للهجرة في العراق، القائمة الرئيسية لمصفوفة تتبّع النزوح، الجولة ١٣٠؛ والحلول الدائمة في العراق، وحلّ مشكلة النزوح الداخلي في العراق: الإطار الاستراتيجي والعملياتي للحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات (بغداد، الحلول الدائمة، ٢٠٢١).

٨ إضافة إلى ذلك، عاد بعض النازحين إلى القضاء لكن ليس إلى مناطقهم الأصلية، بل يقيمون في مواقع أخرى داخل سنجار. أنظر؛ المنظمة الهجرة الدولية، مصفوفة تتبّع النزوح في العراق، تتبّع الطوارئ، العائدون إلى قضاء سنجار والبعاج في الفترة من ١ نيسان إلى ١ تشرين الثاني ٢٠٢٣.

٩ المنظمة الدولية للهجرة مصفوفة تتبّع النزوح في العراق، التقييم الموقعي المتكامل السابع.

١٠ نفس المصدر السابق

١١ هذه قائمة غير شاملة للمجموعات السكانية المتضررة.

من الأهمية أن نفهم جيداً العقبات التي تعيق حلّ قضية نزوح الأهالي من مناطق محدودة ومناطق لا عودة، وسُبل المُضيّ قُدماً. ويهدف هذا التحليل إلى دعم حكومتَي العراق وإقليم كردستان، وخارطة طريق الأمم المتحدة في تسريع الخطة الوطنية لمعالجة النزوح، وفقاً لخطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي.[١٢] كما يسعى هذا البحث أيضاً إلى تحسين الحوار السياسي في البلاد، حول كيفية منح خيارات طوعية ومستنيرة للأشخاص الذين يعانون من النزوح طويل الأمد. وتلك مسألة مهمة، من شأنها أن تضع الاهتمام الحكومي والدولي في دائرة الضوء، متجاوزة مسألة المجتمعات المتضررة من صراع داعش في عام ٢٠٢٤ وما بعده.[١٣]

وهذا التحليل النوعي المتعمق لقضاء سنجار وناحية القحطانية يساهم في هذا الجهد؛ من خلال تفصيله للعوامل الرئيسية التي تمنع عودة النازحين، وما يترتب على عدم عودتهم من تبعات وعواقب إذا استمرت هذه العوامل. والغاية الأساسية لهذه الدراسة هي توفير المعلومات حول أفضل السبل لمعالجة العوائق التي تحول دون التوصل إلى حلول دائمة للسكان الذين يعانون من الحرمان أو العودة المقيدة إلى مناطقهم الأصلية. وسيتم عرض النتائج بعد إلقاء نظرة عن السياق، ووصف لمنهجية الدراسة.

نظرة على السياق

يقع قضاء سنجار وناحية القحطانية في أقاصي العراق. وعلى الرغم من بعدهما الجغرافي عن مراكز السلطة في البلاد، إلا أنهما يتسمان بتنوعهما العرقي والديني؛ الأمر الذي منحهما أهمية استراتيجية على مدى التاريخ من قبل حكومات العراق. وبعد هجوم تنظيم داعش على المنطقة في آب ٢٠١٤، احتلت المنطقة مكانة إقليمية وجيوسياسية أوسع بسبب موقعها الجغرافي. وتنعكس آثار هذا الإرث في المجتمعات والسكّان النازحين على حد سواء. وسنتناول في هذا القسم؛ تفاصيل ديناميكيات ما قبل عام ٢٠٠٣ وما بعده؛ وصراع داعش وعواقبه وآثاره الجيوسياسية؛ وأنماط النزوح والعودة المترتبة على ذلك؛ والوضع الحالي للرفاهية والخدمات والمؤسسات والحوكمة، والسلامة والأمن، والصلة مع المنافسة الجيوسياسية، والعلاقة بين الجماعات، والعدالة والمساءلة.

وفيما يأتي؛ نظرة عامة على أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة، كمرجع ومؤشّر على مدى تعقيد الديناميكيات الحالية في سنجار وناحية القحطانية.

الشكل ١: جدول مفصّل بأصحاب المصلحة الرئيسيين

الجهات الدولية
• الأمم المتحدة
• الولايات المتحدة الأمريكية
• الدول المانحة
• التحالف الدولي
• تركيا
• إيران

الجهات المجتمعية
• النازحون
• شيوخ العشائر وقادة المجتمع (النازحون والعائدون)
• أفراد المجتمع (في مناطق النزوح أو الأصل)
• المجتمع المدني والناشطون

الجهات الأمنية والعسكرية
• الجيش العراقي
• أجهزة الأمن الوطني والمخابرات
• الشرطة المحلية
• كتائب وحدات الحشد الشعبي
• وحدات مقاومة سنجار المكونة من الإيزيديين (YBŞ)
• قوات البيشمركة والجهات الفاعلة المتحالفة معها
• حزب العمال الكردستاني (PKK)/ وحدات حماية الشعب (YPG)

الجهات الحكومية
الحكومة العراقية
• مكتب رئيس الوزراء
• هيئة الحشد الشعبي
• مكتب مستشار الأمن الوطني
• جهاز الأمن الوطني
• وزارة الدفاع
• وزارة الداخلية
• مكتب شؤون العشائر
• قيادة العمليات المشتركة
• وزارة الهجرة والمهجرين
• المرجعية الشيعية العليا
• الوقف السُنّي
• المحافظ وسلطات المحافظة
• مدراء النواحي ورؤساء الوحدات الإدارية (في النزوح في دهوك، المتحالفة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني)
• الكتل السياسية وممثلوها في البرلمان
حكومة إقليم كردستان
• مكتب رئيس الوزراء
• وزارة الداخلية
• المحافظ وسلطات المحافظة
الإدارات الذاتية
• السلطات «التي تعمل بالنيابة» داخل مناطق الأصل، بما في ذلك تنسيقية سنجار للمكونات والقوى الوطنية

١٢ أنظر "خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي" و"تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنزوح الداخلي" (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢).

١٣ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) "نظرة عامة على التحول الإنساني ٢٠٢٣ " (جنيف وبغداد، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٢٣).

الديناميكيات قبل ٢٠٠٣ وبعده

يتألف قضاء سنجار وناحية القحطانية في المقام الأول؛ من الإيزيديين والمسلمين (من الأكراد والعرب السُنة). وقد تعرضت هذه المنطقة إلى العنف وإهمال التنمية منذ سبعينيات القرن الماضي، فضلاً عن حملات التعريب التي شنها عليها نظام حزب البعث المنحلّ. حيث تم تهجير الإيزيديين من قراهم، وتوطينهم قسراً في مجمّعات سكانية حكومية، إضافة إلى حرمانهم من تملّك العقارات. كما تم ترحيل الأسَر الكردية من منطقة سنجار تماماً، تمهيداً لإسكان العرب السُنة فيها، وتمليك عقارات الأكراد والإيزيديين باسمهم؛ الأمر الذي خلق نزاعات على ملكية تلك العقارات والأراضي.[١٤]

وكمحاولة أخرى للتغيير الديموغرافي لصالح العرب السُنة، تم فصل ناحية القحطانية الإيزيدية إدارياً عن قضاء سنجار، وجيء بالعرب السُنة من ناحية القيروان، وأُلحقَت إدارياً بقضاء البعاج.[١٥] وكان الهدف العام لهذه السياسة هو التصدي لجهود تقرير المصير الكردية بعد اتفاقية الحكم الذاتي عام ١٩٧٠، التي تضمن موافقة نظام البعث على الحكم الذاتي للمناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال العراق؛ لكن الاتفاقية لم تنفَّذ أبداً لأسباب عديدة، منها هذه الإجراءات.[١٦]

ومنذ سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣ ولحد الآن، يعتبر قضاء سنجار جزءاً من المناطق المتنازع عليها بين حكومتَي العراق وإقليم كردستان، وما تزال إدارتها مرهونة بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي. فمن الناحية الرسمية، كان قضاء سنجار يتبع إدارة حكومة العراق حتى بعد عام ٢٠٠٣، لكنه من الناحية الفعلية كان تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان والحزب الديمقراطي الكردستاني، حتى هجوم داعش في آب ٢٠١٤. أما ناحية القحطانية، فهي تتبع قضاء البعاج وتحت سلطة الحكومة العراقية.

عاش الإيزيديون والعرب السُنة تاريخياً في قضاء سنجار والقحطانية، محافظين على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيما بينهم. ونظراً لقربها من باقي أنحاء العراق؛ لم تسلم هذه المناطق من الاقتتال الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. إذ عمّت حينذاك المنشورات والخطب الدينية في مساجد الموصل، التي تصف الإيزيديين بالكفار والخارجين عن القانون بسبب دياناتهم المختلفة. وممّا زاد الأمر سوءاً، هو وجود الجماعات المسلحة المتطرفة مثل تنظيم القاعدة آنذاك، الذي زاد من تأجيج التوترات بين العرب المسلمين وبين الإيزيديين.[١٧] ويُذكَر أنّ العنف ضد الإيزيديين ازداد عام ٢٠٠٧ إثر مقتل فتاة إيزيدية بوحشية من قبل أسرتها، لرغبة تلك الفتاة في اعتناق الإسلام والزواج من شاب مسلم.[١٨] وكانت أفظع الهجمات ضد الإيزيديين وأكثرها دموية، قد حدثت بالشاحنات المفخخة في القحطانية وقرى الجزيرة في آب ٢٠٠٧، مما أسفر عن مقتل حوالي ٨٠٠ شخص وآلاف الجرحى.[١٩] ويشتبه في أن تنظيم القاعدة كان وراء هذا الهجوم، رغم عدم تبني أي تنظيم مسؤوليته عن الحادث.

ومن أسباب ارتفاع عدد القتلى في القرى، طبيعة مباني المنطقة المشيّدة من الحجارة والطين، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة انهيارها بسبب الانفجارات.[٢٠] وهذه الطبيعة مؤشر على التهميش التاريخي والإهمال التنموي الذي تعرض له قضاء سنجار وناحية القحطانية. حيث تشير بيانات عام ٢٠١٢ إلى أن هذه المناطق تتسّم بأعلى معدلات انعدام الأمن، والفقر والفساد الإداري مقارنة ببقية مناطق العراق.[٢١] كما تؤكد هذه النتائج أن هشاشة هذه المناطق كانت موجودة قبل ظهور تنظيم داعش، وأن الصراع لم يؤدي إلاّ إلى تفاقم هذه الهشاشة.

الصراع مع داعش، النتائج الأولية والتداعيات الجيوسياسية

استولى تنظيم داعش على قضاء سنجار وناحية القحطانية في أعقاب الانسحاب الاستباقي لقوات البيشمركة والقوات الحكومية العراقية من هذه المناطق، في النصف الثاني من عام ٢٠١٤،[٢٢] وارتكب التنظيم مجازر وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضدّ السكان الإيزيديين، تمثلت في القتل العشوائي، والاختطاف، والاتجار بالبشر، والعنف الجنسي، وتدنيس الأماكن الإيزيدية والشيعية المقدسة وتدميرها، خاصة في نواحي مركز سنجار والقيروان والقحطانية. كما استهدف التنظيم أهالي المنطقة من المسلمين السُنة الذين حاولوا الهروب آنذاك. واستعادت القوات الأمنية، بما فيها قوات البيشمركة والتحالف الدولي، والتنظيمات المسلحة المدعومة من الخارج (حزب العمال الكردستاني) ووحدات حماية الشعب (YPG) والخلايا المحلية التي تشكلت آنذاك من الإيزيديين، كوحدات مقاومة سنجار (YBŞ) التي كانت متحالفة مع حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب، مركز سنجار وناحية الشمال في منتصف عام ٢٠١٥؛ بينما استعاد الجيش العراقي ناحيتَي القيروان القحطانية في منتصف عام ٢٠١٧، بالتعاون مع وحدات الحشد الشعبي ووحدات مقاومة سنجار.

وبقيت كل هذه القوات على الأرض، مشوبة بالتوترات والاشتباكات،[٢٣] لغاية تشرين الأول ٢٠١٧، حين تقدمت قوات الجيش العراقي ووحدات الحشد الشعبي - رداً على الاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان، الذي أجري في شهر أيلول من نفس العام- صوبَ المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك قضاء سنجار خلال تلك الفترة. ونتيجة لذلك، توجهت القوات الأمنية الكردية من قضاء سنجار، شمالاً باتجاه إقليم كردستان تاركة معظم مناطق القضاء إلى الجيش العراقي ووحدات الحشد الشعبي بما في ذلك المناطق الواقعة على الحدود العراقية - السورية. ولم تتصدى القوات الكردية لوحدات مقاومة سنجار وسيطرتها على أراضي المنطقة، بينما سيطرت الأخيرة على ١٥ كيلومتراً من المناطق الحدودية.[٢٤]

يعكس التقاء القوات الأمنية المختلفة مع الجماعات المسلحة في قضاء سنجار وناحية القحطانية بعد انتهاء صراع داعش؛ التنافس القائم بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على المنطقة؛ فضلاً عن وضع المنطقة ضمن سياق إقليمي أوسع. من جهة أخرى، يشكل وجود حزب العمال الكردستاني مصدر قلق كبير لتركيا، التي تعتبر هذا الحزب تنظيماً إرهابياً (كذلك فعلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وغيرهما). وفي هذا الصدد، تحالفت تركيا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ المنافس السياسي التاريخي لحزب العمال الكردستاني.[٢٥] ولتركيا أيضاً أهداف بعيدة الأمد في المنطقة، بما في ذلك إنشاء معبر حدودي مباشر مع العراق الاتحادي، وسكة حديد من البصرة إلى الموصل، وكلا الخطّين يمرّان عبر الأراضي التي تربط إيران بالتنظيمات الموالية لها في العراق وسوريا.[٢٦] إذ يشكّل وجود القوى العراقية الشيعية المتحالفة مع إيران،

١٤ سامان داود، "هل تغيّر حقوق ملكية الأراضي الجديدة قواعد اللعبة بالنسبة للإيزيديين في العراق؟" أمواج نيوز، ٧ /٣/ ٢٠٢٣؛ سلام السنجاري، "سنجار المدينة والجَبل: دراسة تاريخية واجتماعية بين ١٩٠٠-١٩٨٠م"، بغداد، سلام السنجاري، ٢٠٢١، (ص١٤١، ١٤٩).

١٥ أسامة الغريزي، "الكفاح من أجل سنجار: وجهات نظر عراقية بشأن الأمن في المنطقة المتنازع عليها"، معهد الولايات المتحدة للسلام، ٥ /٤/ ٢٠٢١.

١٦ نفس المصدر السابق

١٧ سيباستيان مايزل، "العنف القائم على الطائفية: الإيزيديون في العراق وسوريا"، معهد الشرق الأوسط، ٢٣ /٧/ ٢٠١٤.

١٨ نفس المصدر السابق

١٩ أندرو واندر، "كيف دمّرت التفجيرات الانتحارية العراق"، الجزيرة، ٢٤ /١٠/ ٢٠١٠.

٢٠ داميان كيف وجيمس غلانز، "ارتفاع عدد ضحايا تفجيرات العراق إلى أكثر من ٥٠٠"، نيويورك تايمز، ٢٢ /٨/ ٢٠٠٧.

٢١ المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسَر في العراق، قاعدة بيانات هيئة الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط، حكومة العراق، دائرة إحصاء إقليم كردستان، وزارة التخطيط، الحكومة العراقية بالتعاون مع البنك الدولي (٢٠١٢) والمسح الذي أجرته شبكة المعرفة في العراق. قاعدة بيانات الإحصاء المركزي، حكومة العراق (٢٠١١).

٢٢ Middle East Eye، "البارزاني يوبّخ قادة البيشمركة بسبب الانسحاب من سنجار"، Middle East Eye، ١٢ /٢/ ٢٠١٥؛ والمجموعة الدولية للأزمات، كسب معركة ما بعد داعش في سنجار، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٨٣ (بروكسل، المجموعة الدولية للأزمات، ٢٠١٨).

٢٣ أنظر على سبيل المثال؛ ريكار حسين وسيروان كاجو، "الاقتتال بين الأكراد في سنجار يمكن أن يعيق الحرب ضد داعش"، صوت أمريكا، ٢٠١٧/٣/٣.

٢٤ المجموعة الدولية للأزمات، كسب معركة ما بعد داعش في سنجار

٢٥ المجموعة الدولية للأزمات، العراق: "تحقيق الاستقرار في قضاء سنجار المتنازع عليه"، تقرير الشرق الأوسط رقم ٢٣٥ (بروكسل، المجموعة الدولية للأزمات، ٢٠٢٢).

٢٦ سردرم عزيز، وإروين فان فين، وإنجين يوكسيل، "التدخل التركي في الجوار: حالة إقليم كردستان العراق (لاهاي، معهد كلينجنديل، ٢٠٢٢).

ووحدات الحشد الشعبي والجماعات التابعة له؛ جزءاً من الممّر الشيعي الرابط بين إيران وسوريا. وتقوم وحدات الحشد الشعبي بتسهيل هذا الارتباط بمصالح إيران، بما في ذلك تورط إيران في الصراع السوري، من خلال الحفاظ على علاقة متبادلة مع حزب العمال الكردستاني ومع وحدات حماية الشعب. كذلك فإنّ طبيعة هذه العلاقة العابرة للحدود، لا سيّما مع حزب العمال الكردستاني، تمكّن جميع الأطراف من الاستفادة من التهريب المتزايد بين العراق وسوريا.

أنماط النزوح والعودة

في بداية صراع داعش، ظهر نمطان مختلفان من النزوح لدى أكبر جماعتين عرقيتين دينيتين في قضاء سنجار وناحية القحطانية. فمع وصول داعش بين حزيران وآب ٢٠١٤، نزحت الغالبية العظمى من الإيزيديين، ومجموعة صغيرة من العرب السُنة إلى إقليم كردستان العراق. ثم نزح الجزء الأكبر من العرب السُنة إلى الموصل أو سوريا، بين أيلول ٢٠١٤ ومنتصف ٢٠١٥، إثرَ بدأ العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش. ويمكن التمييز بين أنماط العودة حسب الجماعة العرقية أو الدينية، وحسب الموقع أيضاً. وعاد الإيزيديون إلى ناحية الشمال في منتصف عام ٢٠١٥، بيدَ أنَ العودة إلى مركز سنجار لم تبدأ بشكل جدي حتى العام التالي؛ بينما لم تحدث العودة إلى القيروان والقحطانية إلاّ بعد ٢٠١٧.

وكان للديناميكيات الجديدة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ أن شجعت عودة المزيد من الإيزيديين. وساعد على ذلك مخاوف النازحين في المخيمات من تفشّي عدوى جائحة كورونا، والضغوط الاقتصادية في المخيمات، وإغلاق بعض المخيمات، إضافة إلى اضطرار الأسَر التي يعيلها فرد واحد يعمل في سنجار، للبقاء معاً أثناء فترة حظر التجوال والقيود على الحركة التي فرضتها جائحة كورونا. كل هذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى تدهور أوضاع مخيمات النزوح في محافظة دهوك دفعت الأسَر النازحة إلى العودة. من جهة أخرى، أدى إعلان الحكومة العراقية في تشرين الأول ٢٠٢٠ عن نيتها بإغلاق جميع مخيمات النازحين بحلول نهاية العام، إلى عودة العوائل العربية السنّية إلى قضاء سنجار، وتحديداً إلى ناحيتَي الشمال والقيروان، مع بدء السلطات بإغلاق مخيماتهم.

على الرغم من عمليات العودة هذه، ما يزال معظم السكان الإيزيديين والعرب السُنة نازحين. لكنّ المئات من الأسَر الإيزيدية عادت في شهر نيسان ٢٠٢٣،[٢٧] خاصة إلى قضاء سنجار؛ متأثرة بخطاب الكراهية ضدّ المجتمع الإيزيدي عقب الاشتباكات التي وقعت خلال زيارة قام بها عدد قليل من الأسَر العربية السنّية في نيسان ٢٠٢٣، فضلاً عن التحديات ذات الصلة بالنزوح طويل الأمد، والرغبة في لمّ الشمل مع الأقارب والأصدقاء.[٢٨] وفي الوقت ذاته، ومنذ عام ٢٠٢٢، ارتفعت معدلات هجرة الإيزيديين إلى تركيا عبر معبر إبراهيم الخليل الحدودي في محافظة دهوك.[٢٩] وكان معظم تلك المجموعات من مواقع النزوح داخل محافظة دهوك، أو من مناطق الأصل، وتحديداً قضاء سنجار. وبشكل عام، يسعى الذين يفكرون في الهجرة إلى الحصول على ظروف اقتصادية وأمان أفضل.[٣٠] فالظروف السيئة في النزوح، واستمرار انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في مناطق الأصل والخوف من التجنيد القسري من قبل الجماعات المسلحة في مناطق الأصل؛ كلّها عوامل تزيد من هذه الهجرة.[٣١] أما بالنسبة للعرب السُنة، فتشير بيانات المسح الأسَري الأخيرة إلى العوامل المادية والأمنية كعقبات أساسية أمام عودتهم.[٣٢]

وبالنسبة لكلا الجماعتين، تظهر البيانات معدل عودة بنسبة ٤١٪ لقضاء سنجار بشكل عام. في حين أن هذه البيانات غير متوفرة لناحية القحطانية وحدها. وكان ١٥٠ موقعاً في أنحاء قضاء سنجار وناحية القحطانية قد شهد عودة النازحين؛ عاد نصف أهلها الأصليين أو أقل إلى غالبية هذه المواقع (٦٥٪).[٣٣] إضافة إلى ذلك، هناك ١٣ موقعاً في مركز سنجار وناحيتَي القيروان والقحطانية لم يشهدوا أي عودة منذ عام ٢٠١٤.[٣٤] بينما شهدَ مركز سنجار وناحية الشمال معدلات عودة معتدلة (رغم كون العديد من المواقع ذات كثافة سكانية منخفضة) فإنّ معدلات العودة في القيروان والقحطانية منخفضة بشكل خاص.

الرفاهية والخدمات

منذ انتهاء النزاع رسمياً، وقضاء سنجار وناحية القحطانية يعانيان من ظروف معيشية سيئة مقارنة بالمناطق الأخرى المتضررة من النزاع، خاصة فيما يتعلق بدمار المساكن، وفرص العمل، وتعافي الزراعة أو المشاريع، وتعيين الموظفين، وتوفير خدمة المياه.[٣٥] أما الأوضاع في ناحيتَي القيروان والقحطانية، التي عاد إليها عدد أقل من الأسَر النازحة، فسيّئة جداً مع محدودية الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية.

وكانت اتفاقية سنجار لعام ٢٠٢٠ (الموصوفة أدناه) قد تضمنت التزاماً بـ ١٨ مليون دولار أمريكي لصندوق إعادة إعمار سنجار؛ لكن المبلغ لم يُنفَق بسبب الجمود السياسي.[٣٦] من ناحية أخرى؛ تتضمن الميزانية الاتحادية المعتمدة تخصيصاً قدره ٣٨ مليون دولار أمريكي لإعادة إعمار المناطق المتضررة في سنجار وسهل نينوى بسبب الصراع مع داعش، إضافة إلى صندوق إضافي لإعادة الإعمار بقيمة ٣٨١ مليون دولار أمريكي يهدف إلى تحسين الخدمات العامة في المحافظات الفقيرة.[٣٧] وكانت الجماعات الإيزيدية في أعقاب إعلان الميزانية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، قد ناشدت الحكومة العراقية للحصول على تمويل أكثر لإعادة إعمار قضاء سنجار، بحجة عدم كفاية المبلغ المخصص لتلبية الاحتياجات الحالية.[٣٨]

الحُكم والمؤسسات

بعد استعادة قضاء سنجار من داعش بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، استردّ الحزب الديمقراطي الكردستاني سيطرته الفعلية على القضاء. لكنّ الحال تغيّر في تشرين الأول ٢٠١٧ مع تغيّر التكوين الأمني في المنطقة كردّ على الاستفتاء الكردي بشأن استقلال إقليم كردستان؛ أو بعبارة أخرى، بعد انسحاب القوات الكردية والإدارة المحلية العاملة في قضاء سنجار إلى إقليم كردستان. ومنذ ذلك الحين، تولّت إدارة المنطقة، بضمنها الجهات الفاعلة التالية، العديد من الترتيبات الرسمية وغير الرسمية:

- مسؤولون محليون مرتبطون بالحزب الديمقراطي الكردستاني يعملون من خارج القضاء، وبشكل رئيسي في محافظة دهوك.
- قوات الحشد الشعبي المتمركزة داخل القضاء (بما في ذلك الألوية المتحالفة مع إيران) المؤلّف من الأهالي ومن أفراد من جنوب العراق.
- الذراع السياسي لما يسمى بـ "الإدارة الذاتية" لوحدات مقاومة سنجار، ومقرها

٢٧ لعلّ السبب هو طريقة الزيارة. حيث قامت الأسَر بتلك الزيارة برفقة قوات الأمن وبتنسيق محدود مع المجتمعات المحلية؛ الأمر الذي أدى إلى مقابلتها باحتجاجات من الإيزيديين المقيمين في المنطقة. وأعقب ذلك حالات عديدة من الخطاب العنيف ضد الإيزيديين، خاصة في نينوى ودهوك. أنظر كركوك الآن: "لم يدخل أحد إلى جامع الرحمن، ولم يحترق شيء"، كركوك الآن، ٢٩ /٤/ ٢٠٢٣.

٢٨ المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبّع النزوح، تتبّع الوافدين في حالات الطوارئ إلى قضائيّ سنجار والبعاج ١ /٤ - ١ /١١ /٢٠٢٣.

٢٩ المنظمة الدولية للهجرة في العراق، "هجرة الإيزيديين من العراق إلى تركيا: التوجهات والدوافع ونقاط الضعف" (بغداد، المنظمة الدولية للهجرة، يصدر قريباً).

٣٠ نفس المصدر السابق

٣١ نفس المصدر السابق

٣٢ المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبّع النزوح، لا عودة، الجولة ١٢٩.

٣٣ المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبّع النزوح، مؤشر العودة، الجولة ١٩.

٣٤ المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبّع النزوح، مسح تجريبي لأسَر نينوى، حزيران ٢٠٢٣.

٣٥ المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبّع النزوح، مؤشر العودة، الجولة ١٩.

٣٦ مرصَد حقوق الإنسان، "العراق: الاقتتال السياسي يعيق إعادة إعمار سنجار"، مرصَد حقوق الإنسان، ٦ /٦/ ٢٠٢٣.

٣٧ حمزة حداد؛ "تحليل: موازنة العراق الجديدة، عقبة أكثر من كونها منفعة"، الجزيرة، ٢٦ /٦/ ٢٠٢٣.

٣٨ المؤسسة الايزيدية الحرة، وآخرون، "الطلب على صندوق إعادة إعمار سنجار بقيمة ١,٥ مليار دولار بحلول ٣ /٢٠٢٤/٨"، بيان عام، ٢٧ /٢٠٢٣/٧؛ وأميرين زمان، "نداء الإيزيديين في العراق إلى بغداد من أجل "أموال لإعادة بناء مناطقهم الأصلية في سنجار"، المونيتور، ٢٧ /٧/ ٢٠٢٣.

أيضاً في القضاء؛ ويضم أعضاء من تنسيقية سنجار للمكونات والقوى الوطنية، التي تضّم كافة الأحزاب السياسية العرقية والدينية في القضاء، باستثناء الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وفي محاولة لتعزيز قبضتها على قضاء سنجار، دعمت وحدات الحشد الشعبي وحدات مقاومة سنجار والإدارة الذاتية التي تسعى إلى القيام ببعض المهام البيروقراطية في المنطقة. وعلى وجه التحديد، قامت وحدات الحشد الشعبي بتعيين مدراء بلديات ونواحٍ موالين للإدارة الذاتية أو أعضاء فيها.[٣٩] لكن الحكومة العراقية لم تعترف بهؤلاء الأشخاص، كما أنّ هيئة الحشد الشعبي لم تطالب الحكومة العراقية بتعيين بديل رسمي لإدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني العاملة في دهوك.[٤٠] وعليه، فإنّ حكومة العراق وسلطات محافظة نينوى تعترف فقط بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. عملياً، يعني ذلك أنّ على أهالي قضاء سنجار والنازحين منهم أيضاً، التنقل بين الإدارات والسلطات الحاكمة العاملة داخل وخارج القضاء، بغض النظر عن تأييدهم وتفضيلهم لأحد الجانبين على الآخر.

وبقي الحال على ما هو عليه منذ اتفاقية سنجار في تشرين الأول ٢٠٢٠ بين حكومتَي بغداد وأربيل، وبوساطة من الولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لحلّ قضايا الحُكم، توفير الأمن والعودة، وقضايا أخرى في المنطقة (الموجز ١ أدناه).

الموجز ١: نبذة عن اتفاقية سنجار

دخلت اتفاقية سنجار حيّز التنفيذ في ١٠/١/ ٢٠٢٠ بعد توقيعها من قبل وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان ونائب رئيس جهاز الأمن الوطني العراقي، والاتفاق على إعادة الاستقرار وتطبيع الأوضاع في قضاء سنجار. وتتضمن الاتفاقية ثلاث ركائز أساسية تتعلق بالإدارة والأمن وإعادة الإعمار. وتبعَ التوقيع على الاتفاقية تشكيل لجنة ميدانية مشتركة لغرض متابعة تنفيذها.

تتضمن **الركيزة الإدارية** أولاً؛ اختيار قائممقام مستقل جديد محترف ومقبول، وفقاً للدستور والآليات القانونية. وثانياً؛ النظر في المرشحين لمناصب إدارية أخرى على أساس الاحتراف والنزاهة والبنية الاجتماعية للمنطقة.

أمّا الركيزة الأمنية، فتنّص على أن تكون سلطة أمن القضاء حصراً بيد الشرطة المحلية وأجهزة الأمن الوطني والمخابرات، وإخراج كافة التشكيلات المسلحة الأخرى من القضاء. إضافة إلى تعزيز الأمن بشكل أكبر من خلال تعيين ٢,٥٠٠ منتسب جديد لقوات الأمن الداخلي في سنجار، وضمان المشاركة العادلة لأهالي سنجار الذين يعيشون حالياً في مخيمات النازحين. وأخيراً، إنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في القضاء والمناطق المحيطة به، بالشكل الذي يضمن عدم لعب الحزب والتنظيمات التابعة له أي دور في سنجار.

أمّا ركيزة إعادة الإعمار، فتنّص على تشكيل لجنة مشتركة منفصلة تتولى المسؤولية عن إعادة إعمار القضاء بالتنسيق مع إدارة محافظة نينوى؛ ويحدد مستواها ومهامها كل من رئيس الوزراء الاتحادي ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان.

في الوقت الذي اعتبرت الولايات المتحدة الدول والدول الأوروبية وتركيا وبعض الإيزيديين اتفاقية سنجار حدثاً إيجابياً، بما في ذلك الناشطين والجماعات المستقلة سياسياً، فقد تضاءل هذا الدعم مع تزايد أعداد الناشطين والجماعات المستقلة سياسياً وظهور ثغرات في الاتفاقية والتفاوض بشأنها.[٤١] ومن تلك الثغرات:

- عدم وجود دور محدد للجهات الدولية الفاعلة كضمان لتنفيذ الاتفاقية.
- عدم وجود جدول زمني واضح، وتمويل مضمون لتنفيذ الاتفاقية.
- عدم الإشارة إلى التعاون مع إيران، التي كان من الممكن أن تمارس نفوذها على الجهات الفاعلة في المنطقة كأساس لاحترام بنود الاتفاقية.
- عدم الإشارة إلى التعاون مع الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يمكن أن يكون وسيطاً بين حزب العمال الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار وحكومة العراق ونظراء حكومة إقليم كردستان.
- عدم الإشارة إلى التعاون مع أصحاب النفوذ على الأرض في قضاء سنجار، بما في ذلك وحدات الحشد الشعبي، ووحدات مقاومة سنجار، والإدارة الذاتية.
- عدم الإشارة إلى مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة.[٤٢]

إنّ عدم شمول جميع الأطراف المتفاوضة، جعل الاتفاقية تشير بشكل غير مباشر إلى حلّ وحدات مقاومة سنجار دون طرح بديل لها؛ كما إنّ عدم الإشارة إلى دور الإدارة الذاتية يعني ضمناً، حظرها. لذلك قررت الإدارة الذاتية في قضاء سنجار حسم الأمر برفضها الاتفاقية، بحجة أنهم وأهالي سنجار لم يشاركوا في اتخاذ هذا القرار. وأظهرَ مسح حديث لقضاء سنجار أن حوالي ٨٠٪ من أهالي القضاء ليس لديهم علم بالاتفاقية، وأن ١٦٪ قد سمعوا بها ١٦٪ لكنهم لا يعرفون شيئاً عن تفاصيلها، وأن ٣٪ فقط يعلمون بها ولديهم فكرة عن مضمونها وبنودها.[٤٣] وتبيّن أنّ (٢٤٪) من أهالي ناحية القيروان أدرى من غيرهم بالاتفاقية دون علم بتفاصيلها. من جهى أخرى، أظهرَ المسح الذي شمل النازحين من سنجار في دهوك، أن ثلث النازحين قد سمعوا بالاتفاقية، وأنّ ٩٪ فقط يعرفون تفاصيلها.[٤٤] وهكذا، يبدو أن لدى النازحين معلومات أكثر عن الاتفاقية من العائدين. وربمّا تُعدّ هذه الفجوة في المعرفة نتيجة للإدارات المتعاقبة التي يعيش النازحون والعائدون في ظلّها.

ورغم مرور ثلاث سنوات على توقيعها، لم يُنفّذ منها سوى القليل. إذ ما زال قضاء سنجار بدون قائممقام مُعيّن، وما زالت هناك إدارات متوازية، وحركة الإعمار ما تزال متوقفة؛ أمّا القضايا الأمنية فلم ينفّذ منها إلاّ الجزء اليسير. ومن بين المسائل الأمنية التي نُفّذت؛ تدريب الفوج الأول من منتسبي الشرطة المحلية، الذي ما زال ينتظر تجهيزه بالآليات والدعم اللوجستي لكي يباشر مهامه في ناحية القحطانية. ومن المقرر تدريب الفوج الثاني في أواخر كانون الأول ٢٠٢٣.

وللمزيد من العمل بهذا الشأن، شدّد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ومسؤولون أمريكيون وآخرون على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقية سنجار خلال هذا العام.[٤٥] كما أكدت حكومة العراق مؤخراً التزامها بالعمل مع حكومة إقليم كردستان بشأن تنفيذ الاتفاقية.[٤٦] من جهة أخرى، التقت حكومة العراق مع وفد من تنسيقية سنجار الوطنية للمكونات والقوى الوطنية، وناقشوا ضرورة تقديم خدمات أفضل لقضاء سنجار، وتأسيس إدارة محلية قوية للمساعدة في حلّ أزمة النزوح.[٤٧] كذلك، أدت نتائج انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في كانون الأول ٢٠٢٣ إلى انقسام بين الأحزاب السياسية الرئيسية، مما أثّر على بدوره على تنفيذ الاتفاقية، من حيث

٣٩ المجموعة الدولية للأزمات، العراق: "تحقيق الاستقرار في قضاء سنجار المتنازع عليه"

٤٠ نفس المصدر السابق

٤١ نفس المصدر السابق

٤٢ ليزي بورتر، "رغم وعود الحكومة، ما تزال الحياة في سنجار غير مستقرة"، مجلة New Humanitarian ، ٣٠ /٣/ ٢٠٢١؛ والمجموعة الدولية للأزمات، العراق: "تحقيق الاستقرار في قضاء سنجار المتنازع عليه".

٤٣ إطار عمل معهد الولايات المتحدة للسلام والصراعات ورصد الاستقرار، الموجة ٧.

٤٤ نفس المصدر السابق

٤٥ أنظر على سبيل المثال، الأمم المتحدة، "الموجز الإعلامي لمجلس الأمن، "الممثل الخاص يحث الأطراف العراقية على تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية"، S/PV.9285، ١٨ /٥/ ٢٠٢٣؛ يونامي، "كلمة الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) جينين بلاسخارت، في الذكرى السنوية التاسعة لضحايا الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين والمكوّنات العراقية الأخرى"، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ٣ /٨/ ٢٠٢٣؛ وفلاديمير فان ويلغنبورغ "يجب تنفيذ اتفاقية سنجار من قبل بغداد وأربيل: مسؤول أمريكي"، قناة K24، ٣٠ /٨/ ٢٠٢٣.

٤٦ شفق نيوز، "بغداد تؤكد التزامها بتنفيذ اتفاق سنجار"، شفق نيوز، ١٠ /١١/ ٢٠٢٣.

٤٧ ليث حسين، "يجب إنهاء أزمة النازحين، والأحزاب والقوى السياسية"، كركوك الآن، ١١ /١١/ ٢٠٢٣.

احتمال تنفيذها أو تسويفها مرّة أخرى.[٤٨]

السلامة الجسدية والأمن، وعلاقتهما بالتنافس الجيوسياسي

أسفرَ تعدد الجهات التي قاتلت لاستعادة قضاء سنجار وناحية القحطانية من داعش، عن تعدّد في هياكل الحكم كما أشرنا آنفاً، فضلاً عن تكاثر سريع للجهات الأمنية الرسمية وغيرها من الجهات المسلحة الموجودة على الأرض حالياً، بما في ذلك:

- أجهزة الأمن الوطني والمخابرات الفاعلة في القضاء.
- قوات الجيش العراقي.
- شرطة الحدود العراقية على الحدود السورية.
- الشرطة المحلية.
- قوات البيشمركة.
- وحدات الحشد الشعبي.
- كتائب وحدات مقاومة سنجار.
- حزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب.

هناك تحالف مهم يجب التأكيد عليه مرة أخرى، ألا وهو التحالف بين وحدات الحشد الشعبي ووحدات مقاومة سنجار. حيث أن اللواء ٨٠ من وحدات الحشد الشعبي فاعل في المنطقة، ويضّم ضمن صفوفه بعضاً من كبار مقاتلي وحدات مقاومة سنجار. كما أنّ وحدات الحشد الشعبي تعتبر وحدات مقاومة سنجار مثل أي قوة أخرى شكلتها الجماعات العرقية الدينية العراقية للدفاع عن مناطقها ضد داعش. ولأنّ وحدات مقاومة سنجار تتألف فقط من الإيزيديين، فإن وحدات الحشد الشعبي تتوقع أن يكون لها مستقبل في الدولة العراقية، بغضّ النظر عن كونها قد تأسست على غرار حزب العمال الكردستاني. وتضّم وحدات الحشد الشعبي أيضاً العديد من أهالي سنجار المتنافسين فيما بينهم؛ من إيزيديين وعرب شيعة وسُنة المتنافسين. أمّا وحدات مقاومة سنجار، فلديها مقاتليها الخاصين بها، إضافة إلى أولئك المنخرطين في اللواء ٨٠ التابع لقوات الحشد الشعبي. وهذا التحالف بين وحدات الحشد الشعبي وبين وحدات مقاومة سنجار، يعكس مدى الروابط التي تربط وحدات الحشد الشعبي بحزب العمال الكردستاني، وتدعم جهود الحشد الشعبي الرامية إلى الاحتفاظ بممرّ شيعي يربط بين إيران وسوريا.

ومن الجدير بالذكر أنّ وحدات الحشد الشعبي تنظر إلى وجود حزب العمال الكردستاني باعتباره «ضيفاً أجنبياً» في العراق،[٤٩] خلافاً لنظرتها تجاه وحدات مقاومة سنجار. وهذا الموقف المحايد نسبياً لوحدات الحشد الشعبي تجاه حزب العمال الكردستاني، لا يشمل أصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالمنطقة، بما في ذلك الحكومة العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني وتركيا. ورغم الإقرار نوعاً ما بعدم صحّة المقارنة بين حزب العمال الكردستاني وبين وحدات مقاومة سنجار، إلاّ أنّ التمييز بينهما على أرض الواقع غير وارد بالنسبة لتركيا. وكذلك الحال بالنسبة للحكومة العراقية التي تسعى إلى تقليل التدخل التركي في العراق ضد حزب العمال الكردستاني.[٥٠]

وعليه، يمُثّل تعدد الجهات الأمنية واحتمال وقوع اشتباكات فيما بينها، أحد المخاوف الرئيسية لجميع أهالي قضاء سنجار وناحية القحطانية.[٥١] وتزداد وتيرة هذه المخاوف خاصة عند اشتباك تلك الجهات مع بعضها البعض،[٥٢] وازدياد الغارات الجوية التركية على مواقع حزب العمال الكردستاني في نينوى ودهوك ومناطق أخرى.[٥٣] وتشير التقارير الحديثة إلى أن الهجمات التركية قد ازدادت مع مرور الوقت، وأنّ معظم الغارات الجوية حدثت في عام ٢٠٢٢ منذ بدء العمليات العسكرية في عام ٢٠١٦. وأدت تلك الضربات إلى مقتل العديد من المدنيين وتدمير البنية التحتية ومزيد من النزوح.[٥٤] وقد خلقت تلك الهجمات، واستهداف تركيا لقادة وحدات مقاومة سنجار، بما في ذلك أولئك المنخرطون ضمن اللواء ٨٠ لوحدات الحشد الشعبي، والذين يُنظَر إليهم كأبطال وطنيين حاروا ضد داعش؛ عداءً كبيراً لدى الأهالي ضد تركيا.

من جهة أخرى، يلعب التنافس بين تركيا وإيران في العراق دوراً هاماً في قضاء سنجار وناحية القحطانية. وفي الوقت نفسه، تعكس تصرفات تركيا المتمثلة في عدم استهدافها لألوية الحشد الشعبي الفاعلة في المنطقة، نيتها في عدم استفزاز إيران. كما أنّ تركيا لم تستنكر الهجمات التي حدثت ضد وحداتها العسكرية في إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها، والتي يُزعَم أن فصائل «المقاومة» المتحالفة مع إيران والمرتبطة بوحدات الحشد الشعبي هي التي ارتكبتها (يُقال إن وحدات مقاومة سنجار ليست عضواً فيها).[٥٥] وبشكل عام، إنّ فصائل المقاومة المنخرطة ضمن وحدات الحشد الشعبي تعتبر الوجود التركي في العراق احتلالاً، حاله حال الوجود الأمريكي، ولطالما استغلت هذه الوحدات الوضع الأمني غير المستقر في قضاء سنجار وناحية القحطانية لمهاجمة القواعد التركية والبنية التحتية الحيوية للطاقة العراقية التي تستفيد منها تركيا.[٥٦]

العلاقة بين الجماعات

تراجعت العلاقات الوطيدة تاريخياً بين السكان الإيزيديين والعرب السُنة في قضاء سنجار وناحية القحطانية، نتيجة للعنف والانتهاكات التي حدثت خلال الصراع مع داعش. ومنذ انتهاء الصراع، تضاءل التفاعل بين هؤلاء حتى كاد يصل إلى العدَم. فالنازحون العرب السُنة صاروا ممنوعين من العودة إلى الكثير من أنحاء قضاء سنجار وناحية القحطانية بسبب تنوع المظاهر والترتيبات الأمنية، فضلاً عن مخاوف هؤلاء مما قد يحدث لهم إذا عادوا. وتعزى هذه المخاوف إلى الأفعال الانتقامية السابقة التي تعرض لها الأهالي من قبل مختلف الجهات المسلحة وأفراد المجتمع، أثناء وبعد العمليات العسكرية.[٥٧] وفي عام ٢٠١٨، أدى التغيير في الجهات الأمنية ووجود مزيد من قوات الجيش العراقي، وإغلاق مخيمات النازحين في عام ٢٠٢٠ والسنوات التالية، إلى عودة بعض العائلات العربية السنّية إلى بعض مناطق ناحيتَي القيروان والشمال. لكن عودتهم اقتصرت على البلدات التي يسيطر عليها العرب، بغض النظر عن بعد هذه البلدات عن بيوتهم، وعمّا إن كان لهم أية صلة بتلك البلدات. وتم فرض القيود بعد تلقي العرب السُنة تهديدات مباشرة من الجهات الأمنية وأفراد المجتمع الإيزيدي، الأمر الذي منعهم من الوصول إلى البلدات الإيزيدية القريبة التي كانت لهم صلة سابقة بها، بما في ذلك موظفي القطاعين العام والخاص.[٥٨] وكان لخطاب الكراهية ضد الإيزيديين رداً على شائعات اتهمتهم بتدنيس جامع للمسلمين في مركز سنجار خلال احتجاجات ضد زيارة قامت بها بعض العائلات العربية السّنية إلى القضاء[٥٩] قد سلّطت الضوء على مدى المخاطر التي ما زالت تواجه الإيزيديين، وإلى مدى الشقاق الحاصل بين سكّان سنجار.

٤٨ سجّاد جياد، انتخابات مجالس المحافظات في العراق: الديناميكيات الانتخابية والتداعيات السياسية (السليمانية، IRIS، ٢٠٢٣).

٤٩ المجموعة الدولية للأزمات، العراق: "تحقيق الاستقرار في قضاء سنجار المتنازع عليه"

٥٠ نفس المصدر السابق

٥١ المنظمة الدولية للهجرة في العراق، مصفوفة تتبّع النزوح، مؤشر العودة، الجولة ١٩، وإطار عمل معهد الولايات المتحدة للسلام والصراعات ورصد الاستقرار، الموجة ٧.

٥٢ أنظر على سبيل المثال، قناة الجزيرة، "اشتباك الجماعات الكردية المتنافسة في قضاء سنجار بالعراق" الجزيرة، ٣ /٣/ ٢٠١٧؛ والجزيرة، "يقدّر عدد الأشخاص الفارين من الاشتباكات المسلحة في شمال العراق بنحو ٣٠٠٠ شخص"، الجزيرة، ٢ /٥/ ٢٠٢٢.

٥٣ أنظر على سبيل المثال، دانا طيّب منمي، "الإيزيديون في سنجار يخشون عدم الاستقرار في ظل قصف تركيا لإقليم كردستان العراق"، العربي الجديد، ٢٠ /٤/ ٢٠٢٢.

٥٤ أمينة إسماعيل، ولينا مصري، " المدنيون يعانون في ظل تكثيف تركيا من حربها على المسلحين الأكراد في العراق"، رويترز، ١٠ /١٠/ ٢٠٢٣.

٥٥ المجموعة الدولية للأزمات، العراق: "تحقيق الاستقرار في قضاء سنجار المتنازع عليه"

٥٦ نفس المصدر السابق

٥٧ باولا كارسيا، "تأثير الانقسام الأمني والسياسي على حماية المدنيين في سنجار" (واشنطن العاصمة، CIVIC، ٢٠٢٠)؛ ومرصد حقوق الإنسان، "المقاتلون الإيزيديون متهمون بإعدام المدنيين"، مرصد حقوق الإنسان، ٢٧ /١٢/ ٢٠١٧.

٥٨ باولا كارسيا، "تأثير الانقسام الأمني والسياسي على حماية المدنيين في سنجار" وبلكيس ويلي، "العراق: ما من عودة للوطن"، مرصد حقوق الإنسان، ١٤ /٢٠١٩/٦.

٥٩ تحالف التعويضات العادلة، "إدانة لخطاب الكراهية والاتهامات ضد الإيزيديين"، ١١ /٥/ ٢٠٢٣؛ وكركوك الآن "لم يدخل أحد جامع الرحمن" ٢٩ /٤/ ٢٠٢٣.

العدالة والمصالحة

في ظل ركود الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات والخدمات وإعادة الإعمار وقضايا الحكم والأمن في المجتمعات الإيزيدية، يبدو أن السلطات تسعى جدياً لتلبية حاجة هذه المجتمعات إلى الإقرار بالانتهاكات التي تعرضت لها والانتصاف لها في أعقاب الصراع مع داعش. إذ شهد مطلع عام ٢٠٢١ أول عودة وإعادة دفن رفات ضحايا الإبادة من المقابر الجماعية في قضاء سنجار بعد توثيقها وتحديد هوياتها في بغداد. [٦٠] وفي تشرين الأول ٢٠٢٣، تم افتتاح النصب التذكاري للإبادة الجماعية، تخليداً لذكرى الإبادة التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الإيزيديين عام ٢٠١٤.

من جهة أخرى؛ يُعدّ إقرار الحكومة العراقية على قانون الناجيات الإيزيديات رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ من أبرز الجهود في هذا الصدد. حيث ينص هذا القانون على تعويض الناجيات والناجين من تنظيم داعش من إيزيديين ومسيحيين وتركمان وشَبك، عن الجرائم التي ارتكبت بحقّهن، تعويضاً مادياً ومعنوياً يشمل حصولهن على التعليم، والرعاية النفسية والاجتماعية والسَكن والأرض. [٦١] وفي أيلول ٢٠٢١؛ باشرت المديرية العامة لشؤون الناجيات، المؤسسة وفقاً لهذا القانون، تسلّم طلبات التعويضات. وفي آذار ٢٠٢٣، قامت المديرية بتوزيع بطاقات ائتمانية على المجموعة الأولى من المستفيدات من القانون، تؤهلهن للحصول على التعويضات. [٦٢] لكن الحكومة العراقية فيما بعد، أضافت شرطاً لإجراءات تقديم الطلبات، هو إقامة الناجية مقدّمة الطلب شكوى قضائية تؤهلها للحصول على التعويض؛ الأمر الذي خلق عبئاً غير ضروري، بل ربمّا ضاراً بالناجيات. [٦٣] ويُذكَر أنّ القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩، يشمل حالات أخرى لطلب التعويض، هي الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالعمل والدراسة والممتلكات بسبب العمليات العسكرية والأخطاء العسكرية، وهي طلبات ما تزال صعبة ومتراكمة. [٦٤]

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإيزيديون حصلوا من المحاكم الأوروبية المحلية على مكاسب فيما يتعلق بالمساءلة الجنائية ضد مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية بحقهم، من خلال الأدلة التي تولى جمعها وتوثيقها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش (يونيتاد). بما في ذلك عبر الولايات المتحدة. مع ذلك؛ ما يزال الإيزيديون يرون أن الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان تنقصهما القدرة على إقامة مثل هذه الدعاوى. [٦٥] ويدعم هذا التصوّر؛ طلب حكومة العراق، ومن ثمّ تصويت مجلس الأمن على إنهاء ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة في كانون الأول ٢٠٢٤، في ظل غياب تشريع عراقي للتعامل مع الجرائم الدولية. [٦٦] وما زالت المحاكم العراقية، تلجأ إلى قوانين ومحاكم مكافحة الإرهاب في السعي نحو محاكمة داعش محلياً؛ الأمر الذي لا يسمح للشهود والناجين بالإدلاء بشهاداتهم، من بين مسائل أخرى.

وأخيراً، وفي مبادرة تهدف إلى معالجة التمييز التاريخي الذي تواجهه الأقليات العرقية والدينية في العراق، أصدرت حكومة العراق قراراً بمنح ملكية الأراضي والمساكن للمستأجرين الإيزيديين في ١١ مجمعاً سكنياً في قضاء سنجار وناحية القحطانية، كانت قد شهدت عملية تعريب في سبعينيات القرن الماضي. [٦٧]

وتسعى المجتمعات المسلمة السنّية من جانبها أيضاً إلى إنصافها وتعويضها عن الانتهاكات التي تعرضوا لها على يد تنظيم داعش والأجهزة الأمنية المختلفة والجماعات المسلحة، وعن اتهامات توجهها المجتمعات المتضررة أن لهؤلاء المسلمين السُّنة يداً في جرائم داعش. وتشمل تلك الانتهاكات؛ استهداف هؤلاء من قبل الدولة والجهات الأمنية المختلفة، بما في ذلك من خلال قوانين مكافحة الإرهاب والعنف الطائفي والتمييز الجسدي والإداري ضدهم. [٦٨] وحتى الآن؛ لم يتحقق سوى جهد محدود لمعالجة أي من هذه المظالم والمخاوف، بعيداً عن عملية التعويضات المعقدة والمتراكمة بموجب القانون رقم ٢٠.

سعى قانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ إلى تصحيح بعض النقص في قوانين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان ضد مكافحة الإرهاب، والتي تدين بشكل عام؛ البالغين والأطفال من العرب السُّنة، ومنح العفو للمدانين بتنظيم داعش (أو غيره من التنظيمات الإرهابية) الذين يمكنهم إثبات انضمامهم ضد إرادتهم وأنهم لم يرتكبوا جرائم خطيرة فترة انضمامهم للتنظيم. [٦٩] كما يسمح القانون ذاته بالمراجعة القضائية للتهم الجنائية التي أدين بها الأفراد على أساس الاعترافات المنتزعة منهم تحت الإكراه. مع ذلك، تم تعديل القانون في عام ٢٠١٧ ليشمل استبعاد الجرائم المرتكبة بعد ٢٠١٤/٦/١٠، الأمر الذي ينطوي على احتمال عدم شمول المدانين بجرائم داعش بالعفو. [٧٠] ومن المحتمل أن يعدّل القانون مرة أخرى في حال طلب رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ذلك، كما أشار سابقاً. [٧١] ومن شأن ذلك أن يسمح لضحايا المحاكمات والاعتقالات غير العادلة المرتبطة بتنظيم داعش، طلب نوع من التعويض.

يركّز مشهد العدالة فيما يتعلق بالصراع مع داعش، على الإيزيديين بشكل كبير، نظراً لفداحة الإبادة الجماعية المرتكبة ضدهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون عمليات العدالة والمصالحة في المستقبل أن تكون أكثر شمولية لمزيد من الضحايا والناجين من الأهالي. [٧٢] ومن الخطوات الحاسمة التي اتُخذت في هذا الصدد؛ وساطة واسعة النطاق للجهود التي يقودها بناة السلام الوطني بين العشائر الإيزيدية والسُّنية في ناحية الشمال وقضاء سنجار، لتحسين العلاقات المجتمعية، ووضع خطط قابلة لمساءلة الجناة عن الانتهاكات التي ارتكبها الطرفان أثناء وبعد الصراع داعش. وتُعدّ إحدى النتائج العامة لهذه الجهود؛ إصدار بيان من قبل قيادات العشائر السنّية في القضاء مستنكرة أفعال الإبادة الجماعية والعنف المرتكب ضد الإيزيديين خلال الصراع، والتعهد بعدم تكرار مثل هذه الأفعال مستقبلاً. [٧٣]

٦٠ جين عرّاف، "بعد سنوات من المذبحة، الإيزيديون يدفنون أحبائهم"، نيويورك تايمز، ٧ /٢/ ٢٠٢١.

٦١ Ceasefire،، "قانون الناجيات الإيزيديات: خطوة نحو التعويضات عن صراع داعش" (لندن، Ceasefire،، ٢٠٢١).

٦٢ المنظمة الدولية للهجرة، "في الذكرى الثانية لتشريع قانون الناجيات الإيزيديات: الناجون الإيزيديون يقطفون أولى ثمار القانون"، بيان صحفي، ٢ /٣/ ٢٠٢٣.

٦٣ مرصد حقوق الإنسان؛ "العراق: تطبيق معيب لقانون تعويضات الإيزيديين"، مرصد حقوق الإنسان، ١٤ /٤/ ٢٠٢٣.

٦٤ خالد زازا وآخرون؛ الموصل بعد المعركة: تعويض الأضرار التي لحقت بالمدنيين ومستقبل نينوى (لندن، مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين / المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، ٢٠٢٠).

٦٥ ألانا ترافرز، "مع اقتراب انتهاء ولاية فريق يونيتاد، قانون العفو المقترح في العراق يثير الآمال - والخوف"، التحالف من أجل العدالة للتعويضات، ٢٠٢٣/١١/٥.

٦٦ نفس المصدر السابق

٦٧ داود، "هل تغير حقوق ملكية الأراضي الجديدة قواعد اللعبة بالنسبة للإيزيديين في العراق؟"

٦٨ يونامي، حقوق الإنسان من حيث تحقيق العدل في العراق: المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب وانعكاساتها على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي في أعقاب تنظيم داعش (بغداد، يونامي، ٢٠٢٠)؛ باولا كارسيا، "تأثير الانقسام الأمني والسياسي على حماية المدنيين في سنجار" وبلكيس ويلي، "العراق: ما من عودة للوطن"

٦٩ مارا ريدليتش ريفكين، "بعد تنظيم داعش: موازنة المساءلة والمصالحة في العراق (دراسة حالة العراق)"، "حدود العقوبة: العدالة الانتقالية والتطرف العنيف" (طوكيو، برشلونة: جامعة الأمم المتحدة/ مؤسسة دعم الانتقال المتكامل، ٢٠١٨).

٧٠ مارا ريفكين، "تقرير تمرين النطاق المشترك لإطار الأمم المتحدة العالمي للعراق" (بغداد، يونامي، ٢٠٢٢).

٧١ ترافيرس، "مع اقتراب انتهاء ولاية يونيتاد" وسرهنك حمةسعيد، "حكومة السوداني، بعد عام واحد"، معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢ /١١/ ٢٠٢٣.

٧٢ ترافيرس، "مع اقتراب انتهاء ولاية يونيتاد"

٧٣ منظمة نماذج السلام والمنظمة الدولية للهجرة، "بيان مشترك لممثلي المؤسسات الدينية الإسلامية في العراق لدعم التعايش السلمي بين المكونات العراقية"، عام بيان، ٢٠٢٢/٦/٢٨

المنهجية

يركز هذا البحث على فهم العوائق التي تحول دون العودة وإعادة الإدماج، والجهود المبذولة حتى الآن لمعالجة تلك العوائق، ونقاط التوافق والخلاف بين أصحاب المصلحة، ومطالب الجماعات المتضررة، والتبعات في حال استمر الوضع على ما هو عليه، والمسارات المحتملة للمضي قُدُماً. مزيج من وكان فريق مختلط من مجموعة من الباحثين لدى المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي، قد أجرى ١٦ مشاورات تركيز جماعية مع النازحين من الرجال والنساء من قضاء سنجار وناحية القحطانية، في مناطق تواجدها بكثافة. واستُكملَت مشاورات التركيز الجماعية بـ ١٦ مقابلة مع مصادر معلومات رئيسيين، هم مسؤولون إداريون على مستوى المحافظة أو القضاء أو الناحية، وشيوخ العشائر وقادة المجتمعات المحلية، وموظفو الأمم المتحدة، والجهات المانحة، وخبراء وطنيون ودوليون. وتم جمع البيانات في الفترة ما بين أيلول وتشرين الثاني ٢٠٢٣.

مشاورات التركيز الجماعية

للتأكد من شمول التحليل على وجهات نظر متنوعة ومتباينة، وتجارب النازحين في قضاء سنجار وناحية القحطانية، من جماعات عرقية ودينية إلى الأشخاص المقيمين في المجتمعات المضيفة والمستوطنات العشوائية أو المخيمات، من الرجال والنساء، تم جمع البيانات كما في الجدول أدناه. وشارك في مشاورات التركيز ٩٣ شخصاً نازحاً (٤٧ رجلاً و٤٦ امرأة) تراوحت أعمارهم بين ٢٠ و٦٣ عاماً. وتجدر الإشارة إلى أنه كان من الصعب العثور على نازحين من ناحية القيروان يرغبون بالمشاركة في المشاورات؛ وعليه لم يتم تضمينهم في عيّنة البحث.

الجدول ١: آخر عيّنة لمشاورات التركيز الجماعية

الفئة	محافظة النزوح	قضاء الأصل	نوع السكن	جنس المشاركين
إيزيديون	دهوك	مركز سنجار + الشمال	مخيّم	رجال
	دهوك	مركز سنجار + الشمال	مخيّم	نساء
	دهوك	القحطانية	مخيّم	رجال
	دهوك	القحطانية	مخيّم	نساء
	دهوك	القحطانية	مستوطنة عشوائية	رجال
	دهوك	القحطانية	مستوطنة عشوائية	نساء
	نينوى	القحطانية	مع مجتمع مضيف	رجال
	نينوى	القحطانية	مع مجتمع مضيف	نساء
	نينوى	القحطانية	مع مجتمع مضيف	رجال
	نينوى	القحطانية	مع مجتمع مضيف	نساء
أكراد	دهوك	مركز سنجار + الشمال	مخيّم	رجال
	دهوك	مركز سنجار + الشمال	مخيّم	نساء
عرب	نينوى	مركز سنجار + الشمال	مع مجتمع مضيف	رجال
	نينوى	مركز سنجار + الشمال	مع مجتمع مضيف	نساء
	نينوى	مركز سنجار + الشمال	مع مجتمع مضيف	رجال
	نينوى	مركز سنجار + الشمال	مع مجتمع مضيف	نساء

المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين

ركزت المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين على المستوى المحلي والمحافظات؛ وشملت ممثلين عن محافظة نينوى وقضاء سنجار، والسلطات في محافظة دهوك وقضاء سنجار وناحية القحطانية، وأعضاء الأحزاب السياسية في قضاء سنجار، وقادة المجتمع المدني والناشطين، وشيوخ العشائر،[٧٤] إضافة إلى بناة السلام الوطني والدولي وخبراء حقوق الإنسان، وموظفي الأمم المتحدة، والجهات المانحة الدولية.

٧٤ نظراً لنطاق المنهجية، تم استهداف الجهات الفاعلة على مستوى المحافظات لإجراء المقابلات. ولم يُدرج أصحاب المصلحة من حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في العراق ضمن العيّنة. مع ذلك، يُعدّ كلا الطرفين أساسيين للمشاركة في الجهود المستمرة لحل مسارات الحلول للعائدين والنازحين من سنجار.

وجهات النظر حول النزوح والعودة

إنّ الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المترابطة، تعقّد من إيجاد حلول مستدامة للنازحين من قضاء سنجار وناحية القحطانية. والنازحون ومصادر المعلومات الرئيسيون الذين تم التحدث إليهم يفهمون ويعَون هذه التعقيدات. ويبيّن هذا التحليل أنّ هناك إجماعاً بين الجماعات المختلفة على أنّ تلك الاختلافات في الهوية، تمثل إحدى تلك التعقيدات، خاصة بوجه العودة.

الوصول إلى مناطق الأصل، ومحاولات العودة السابقة

لم يذكر النازحون الإيزيديون والأكراد في دهوك بشكل محدد خلال مشاورات التركيز؛ أي محاولات عودة سابقة أو زيارات قاموا بها إلى مناطقهم الأصلية في قضاء سنجار وناحية القحطانية. مع ذلك، أشار مصادر المعلومات الرئيسيون، أنّ بعض النازحين، ومعظمهم من الإيزيديين، يتنقلون ذهاباً وإياباً بين بيوتهم في مواقع النزوح وبين مناطق الأصل. [٧٥] ويعزو مصادر المعلومات ذلك، إلى قيام أولئك النازحين بإعادة بناء منازلهم بمرور الوقت وقضاء الوقت مع العائلة والأصدقاء الذين عادوا قبلهم. ففي بعض الحالات، توّقت الأسَر النازحة حركتها مع عطلة أطفالهم الصيفية. وبحسب مصادر المعلومات الرئيسيين، ويتسّم هذ النوع من الحركة بأنّ النازحين لا يحتاجون إلى إبلاغ سلطات المخيم أو دهوك بالعودة إلى مناطقهم الأصلية. [٧٦] حيث أن عودتهم هذه ليست دائمية، بل يبقون كأشخاص نازحين في دهوك، ويحتفظون بممتلكاتهم الموجودة في المخيم. وبهذا الشكل، يستطيعون العودة إلى ديارهم لبعض الوقت، مع الحفاظ على وضعهم كنازحين وحصولهم على الخدمات في مناطق النزوح، بما في ذلك المدارس؛ إضافة إلى إمكانية وصولهم إلى منطقة آمنة ومستقرة.

وأفاد بعض النازحين الإيزيديين من ناحية القحطانية الذين يعيشون في قضاء سنجار، أنهم يحاولون العودة،[٧٧] وبضمنهم أولئك الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية سابقاً، لكنهم اضطروا إلى مغادرتها لاحقاً بسبب النقص الحاد في الخدمات الأساسية هناك، بما في ذلك الماء والكهرباء. كما ذكر البعض أنهم سبق وخططوا للعودة، لكن لم يكن لديهم الموارد والدعم اللازم للقيام بذلك بشكل فعال ومستدام.

وأشار معظم النازحين من العرب السُّنة في الموصل إلى أنهم لم يحاولوا العودة إلى مناطقهم الأصلية منذ نزوحهم؛ لا سيّما النساء. وكان ثلاثة رجال قد عادوا إلى قضاء سنجار في زيارات قصيرة، تمثلت في حاجتهم إلى الحصول على وثائق ثبوتية جديدة لأفراد الأسرة والأطفال الذين ولدوا في النزوح. [٧٨] وبعد علمهم بتحسّن الوضع الأمني وسيطرة الجيش العراقي على المنطقة، جاء ثلاثة رجال آخرين بعد حصولهم على الموافقات الأمنية الرسمية لعودة عائلاتهم مؤخراً في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣. لكن مثل هذه العودة كانت قصيرة الأجل؛ لم يشعر خلالها العائدون بالراحة والطمأنينة؛ فقد اتُهموا بأنهم إرهابيون، وتعرضوا للتهديد والاعتداء من قبل الجماعات المسلحة داخل القضاء. [٧٩]

عوائق العودة والظروف المتوقعة في مناطق الأصل

أشار النازحون ومصادر المعلومات الرئيسيون إلى عدم وجود أي حظر رسمي أو غير رسمي على عودة النازحين (باستثناء أولئك المشتبه بانتمائهم لتنظيم داعش) وقالوا أنّ هناك مجموعة من العوامل هي التي تعيق العودة وتجعل من بقائهم أمراً صعباً. وأشار النازحون الإيزيديون والعرب السُنة إلى أن هناك عدداً كبيراً جداً من الأحزاب السياسية المتنافسة والجهات الأمنية في مناطقهم الأصلية، وهذا يعيق تحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية.

"تعدد الأحزاب السياسية، يؤدي إلى عدم الاستقرار، ويعيق جهود العودة؛ مما يجعل الوضع السياسي معقداً وغير مناسب لإعادة الإعمار".[٨٠]

"يُعدّ تعدد السلطات في سنجار من إدارة ومراكز أمنية وصناع القرار، من أبرز أسباب الفوضى داخل القضاء، وأهم عائق يواجه النازحين".[٨١]

مع ذلك، تنظر الجماعات المختلفة إلى هذه التعقيدات من منظورها الخاص وهمومها المتعددة والمترابطة؛ الأمر الذي يجعل من ترتيب العقبات حسب الأهمية أمراً صعباً.

الإيزيديون النازحون

بالنسبة للنازحين الإيزيديين من جميع أنحاء قضاء سنجار وناحية القحطانية في دهوك ونينوى، يُعدّ الوضع الأمني غير المستقر في مناطقهم الأصلية أحد العقبات الرئيسية أمام عودتهم؛ بما في ذلك الغارات الجوية التركية والمتفجرات من مخلفات الحرب؛ والبنية التحتية السيئة، وغياب الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم؛ وقلّة سبل العيش؛ ونقص السكَن بسبب الدمار (من صراع وتدهور بيئي للهياكل الطينية المهملة منذ حوالي عقد من الزمن). وفيما يتعلق بالسكَن على وجه التحديد، فإنّ الأفراد الذي نزحوا وهم صغار، أصبحوا الآن بالغين يعيشون مع أسرهم وليس لديهم أرض أو بيت يعودون إليه. [٨٢] من جهة أخرى، فإنّ الدعم الدولي الحالي إصلاح المساكن أو إعادة إعمارها يشمل فقط النازحين الذين كان لديهم مساكن مسجّلة قبل النزوح، باستثناء الأجيال الشابة التي نشأت في النزوح. [٨٣] وعليه، فإنّ الوصول إلى المأوى والخدمات في مواقع النزوح أسهل نسبياً بالنسبة للأجيال الشابة (حتى لو كان في حالة سيئة) مقارنة بقضاء سنجار وناحية القحطانية.

يمثل الفقر وقلّة الموارد المالية اللازمة للعودة عقبة كبيرة أمام الإيزيديين النازحين الذين شملتهم هذه الدراسة. أما منحة العودة التي بادرت بها وزارة الهجرة والمهجرين للمساعدة في تسهيل العودة إلى قضاء سنجار وناحية القحطانية، فإجراءات التقديم عليها وجداول الصرف الزمنية غير واضحة وغير معلومة، حسب إدعاء الأهالي. [٨٤] وطلب العودة رسمياً، يحتاج إلى موافقة من السلطات في دهوك بصيغة "كتاب مغادرة". وكان حصول النازحين على هذه الموافقة يستغرق وقتاً طويلاً بعد تقديمهم الأوراق المطلوبة. وأشار النازحون الإيزيديون إلى أن العملية طويلة ومتعبة، رغم الجهود التي بذلتها المنظمة الدولية للهجرة بالتنسيق مع السلطات في دهوك لتبسيط العملية. [٨٥] وهذا التلكؤ والتأخير، لا يزيد إلاّ من معاناة النازحين ويعيق استعادة حياتهم الطبيعية في

٧٥ مقابلة عبر الإنترنت مع خبير دولي هو مصدر المعلومات الرئيسيين في أيلول ٢٠٢٣؛ ومقابلة أخرى مع مسؤول محليّ في قضاء سنجار، في تشرين الأول ٢٠٢٣.

٧٦ مقابلة عبر الإنترنت مع خبير دولي هو مصدر المعلومات الرئيسيين في أيلول ٢٠٢٣؛ ومقابلة أخرى مع مسؤول محليّ في قضاء سنجار، في تشرين الأول ٢٠٢٣.

٧٧ مشاورات تركيز جماعية مع النازحين الإيزيديين من القحطانية في مركز سنجار، تشرين الأول ٢٠٢٣؛ مشاورات تركيز جماعية أخرى مع النازحين الإيزيديين من القحطانية في ناحية الشمال، تشرين الأول ٢٠٢٣.

٧٨ مشاورات تركيز جماعية ١ مع النازحين الذكور من العرب السُنة من سنجار والشمال في الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ ومشاورات تركيز جماعية ٢ ٢، مع النازحين الذكور من العرب السُنة من سنجار والشمال في الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٧٩ مشاورات تركيز جماعية ٢، مع النازحين الذكور من العرب السُنة من سنجار والشمال في الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٨٠ مشاورات تركيز جماعية مع النازحين الذكور من النازحين الإيزيديين من سنجار والشمال في دهوك (المخيّم)، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٨١ مشاورات تركيز جماعية ٢، مع النازحين الذكور من العرب السُنة من سنجار والشمال في الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٨٢ مشاورات تركيز جماعية مع النازحات الإيزيديات من القحطانية في دهوك (المخيم) تشرين الثاني ٢٠٢٣

٨٣ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي هو موظف في الأمم المتحدة، أيلول ٢٠٢٣

٨٤ مشاورات تركيز جماعية مع النازحات الإيزيديات من القحطانية في دهوك (موقع عشوائي)، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، موظف في الأمم المتحدة، أيلول ٢٠٢٣

٨٥ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، موظف في الأمم المتحدة، أيلول ٢٠٢٣

مناطقهم الأصلية".[٨٦]

كما أثار النازحون الإيزيديون أيضاً مخاوف بشأن حدوث مزيد من التوتر بين الجماعات المختلفة؛ خاصة بين الإيزيديين والعرب السُّنة في حال عودة المزيد من النازحين. كذلك يخشى النازحون الإيزيديون من الانقسامات الداخلية داخل المجتمع الإيزيدي، ولكن بدرجة أقل. وتعزى تلك الانقسامات إلى ظهور تكتلات اجتماعية وسياسية وأمنية مختلفة ومترابطة داخل المجتمع الإيزيدي، في أعقاب الصراع والنزوح الذي طال أمده. وترتبط تلك الانقسامات جزئياً بتعدد الجهات الفاعلة، وتقاطع المصالح في قضاء سنجار وناحية القحطانية. إذ أنّ غياب أو قلّة الإجماع السياسي والاجتماعي بين الإيزيديين، يُعدّ أمراً جديداً بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع، وتطوراً مقلقاً بالنسبة للبعض.[٨٧]

أخيراً، أشار النازحون الإيزيديون من ناحية القحطانية (إضافة إلى آخرين) إلى العدد الكبير من المقابر الجماعية في المناطق الأصلية التي لم يتم استخراج الجثث منها بعد: "أتخيل أنني سأرى الدمار والمقابر الجماعية في كل مكان عندما أعود، فكل أسرة قد فقدت أحبابها"[٨٨] وأشارت السلطات إلى وجود حوالي ٥٨ مقبرة جماعية من فعل تنظيم داعش داخل قضاء سنجار وناحية القحطانية.[٨٩] ولهذا الأمر ضرر نفسي كبير على العائدين المحتملين، إذا لم يتم استخراج الضحايا من تلك المقابر وإعادتهم إلى عائلاتهم لدفنهم بكرامة.[٩٠]

الأكراد النازحون

سلط النازحون الأكراد في دهوك الضوء على مخاوف مماثلة فيما يتعلق بنقص الخدمات والبنية ونقص المساكن بسبب الدمار والفرص الاقتصادية المحدودة التحتية في مناطقهم الأصلية؛ فضلاً عن محدودية الموارد في مناطق النزوح، بما في ذلك تأخر الرواتب الصادرة عن الحكومة العراقية للموظفين الحكوميين؛ الأمر الذي يجعل من الصعب عليهم وضع خطط للعودة. كما سلط هؤلاء النازحون الضوء على مخاوف تتعلق بانعدام الأمن بسبب "الفصائل المسلحة" و"العرب المجاورون".[٩١] ومن المحتمل أن يشير هذا الشعور إلى ديناميكيات مترابطة، تتمثل في وجود عدد كبير من القوات الأمنية والجماعات المسلحة على الأرض؛ بما في ذلك حزب العمال الكردستاني؛ والتنافس بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على الأراضي المتنازع عليها؛ وتصرفات القوات الكردية ضد أهالي القرى العربية أثناء عمليات استعادة قضاء سنجار من داعش.

العرب السُّنة النازحون

سلّط المشاركون من العرب السُّنة النازحين الضوء على حقيقة مفادها أن عودتهم مقيّدة من قبل الأحزاب والجماعات المسلحة المدعومة من الخارج، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني.[٩٢] كذلك، أفادوا أنّ قوات الحشد الشعبي المختلفة الفاعلة في قضاء سنجار وناحية القحطانية مصدر قلق للعرب السُّنة النازحين الذين يعتبرون وحدات الحشد الشعبي تحظى بدعم أجنبي. ووفقاً للنازحين العرب السُّنة، فإن مثل هذه الجهات الفاعلة تعيق عودتهم، كونها تعتبرهم إرهابيين، فضلاً عن أنها لا تعترف بالموافقات الأمنية الرسمية التي تسمح لهم بالعودة.[٩٣ ٩٤] كما أفاد النازحون العرب السُّنة وممثلوهم، أن الجماعات المسلحة تحتل مساكنهم ودكاكينهم وأراضيهم في قضاء سنجار وناحية القحطانية.[٩٥] كل هذه العوامل، تصدرت المشاورات حول العقبات التي تعترض العودة؛ لكن المشاركون أشاروا أيضاً إلى عدم الوضوح بشأن من يحكم المنطقة، فضلاً عن سوء البنية التحتية وسوء تقديم الخدمات، ودمار المساكن، والتوترات المجتمعية، ومحدودية الفرص الاقتصادية والموارد المالية.

الضرورات الجيوسياسية المستفيدة من العودة المحدودة

لم يشر النازحون بشكل مباشر إلى العقبة الأخيرة أمام العودة، لكنها ذُكِرت خلال المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين من حيث علاقتها بالبعد السياسي. ويمكن الاستنتاج أنه طالما ليس هناك حزب أو كيان محدد يمنع العودة بشكل مباشر؛ وحيث أن الأحزاب والكيانات الأخرى تقول أنّ حلّ مشكلة نزوح أهالي سنجار والقحطانية، يمثل أولوية بالنسبة لها؛ فلكل منها مصالح وطموحات تجعلها تستفيد من استمرار النزوح.[٩٦] وفيما يأتي النقاط التي تمخضت عن وجهات النظر التي طُرحَت خلال المقابلات:

- يتمتع الحزب الديمقراطي الكردستاني بسلطة سياسية واقتصادية كبيرة في محافظة نينوى بشكل عام وفي المناطق المتنازع عليها بشكل خاص (بما في ذلك قضاء سنجار) مع استمرار وجود النازحين في محافظة دهوك. وتنعكس هذه السلطة من خلال احتفاظ الحزب بإدارة سنجار المحلية المعترف بها رسمياً في دهوك أيضاً.
- الأحزاب السياسية الموجودة في قضاء سنجار، والتي تمثل الإدارة الذاتية (تحت مظلة تنسيقية المكوّنات والقوى الوطنية في سنجار) قادرة على الحفاظ على سلطتها القائمة حالياً في حال عدم عودة مزيد من الأهالي؛ والتي يمكن أن تضعف في حال عودة المزيد من النازحين من دهوك ونينوى. ولعل لذلك دوراً في رفضهم لاتفاقية سنجار. حيث أنّ عودة المزيد من الأهالي من خلال تنفيذ الاتفاقية، سيؤدي إلى فقدان تلك الأحزاب لجزء من نفوذها في المنطقة.
- تسعى الجهات الفاعلة العاملة على الحدود السورية، بما في ذلك وحدات الحشد الشعبي المتحالفة مع إيران، إلى إبقاء المنطقة غير مستقرة وخالية من السكان من أجل مواصلة أنشطتها غير المشروعة، بما في ذلك التهريب. إذ أنّ وجود عدد أقل من السكان في هذه المناطق يجعل من السهل على هذه الجهات أن تحتفظ بممّر شيعي يربط إيران بسوريا عبر أراضي سنجار والقحطانية.
- وأخيراً، تركيا المستفيدة من استمرار حالة عدم الاستقرار؛ لأنه يساهم في ضمان عدم وقوع المنطقة تحت سيطرة الكيانات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، وما يترتب على ذلك من تشجيع أكراد تركيا على الانفصال.

كل هذه الديناميكيات مجتمعة، تجعل النازحين والعائدين على حد سواء خاضعين لتقدير الجهات السياسية الفاعلة على الأرض، دون أي احترام لأصواتهم وقراراتهم.[٩٧] ومن الصعوبات الأخرى أمام تمتع النازحين والعائدين بصوت في عملية صنع القرار، هي التشتت الذي أصاب بمجتمعات سنجار لعقد من الزمن تقريباً. ومن شأن عودة السنجاريين، أن تمكّنهم من الضغط من أجل التغيير وفقاً لشروطهم الخاصة. ولعلّ أكثر ما تخشاه القوى المتنافسة حالياً، هو احتمال أن تؤدي المداولات المدنية الجماعية وصنع القرار، إلى خسارة ما تتمتع به من نفوذ وسلطة حالية.

٨٦ مشاورات تركيز جماعية مع النازحات الإيزيديات من القحطانية في دهوك (موقع عشوائي)، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٨٧ سعد سلّوم، العودة إلى سنجار: التحديات والفرص وأبعاد الصراع (المنظمة الدولية للهجرة، بغداد، ٢٠٢٠)

٨٨ مشاورات تركيز جماعية مع النازحات الإيزيديات من القحطانية في دهوك (موقع عشوائي)، تشرين الأول ٢٠٢٣

٨٩ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في محافظة نينوى، الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٩٠ مشاورات تركيز جماعية مع النازحين الإيزيديين من القحطانية في مركز سنجار، تشرين الأول ٢٠٢٣

٩١ مشاورات تركيز جماعية مع النازحين الأكراد من سنجار والشمال في دهوك (المخيم)، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ مشاورات تركيز جماعية مع النازحين الأكراد من سنجار والشمال في دهوك (المخيم)، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٩٢ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، شيخ عشيرة من القحطانية، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٩٣ مشاورات تركيز جماعية ٢، مع النازحين الذكور من العرب السُّنة من سنجار والشمال في الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٩٤ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، شيخ عشيرة من القحطانية، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ ومقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، شيخ عشيرة من الشمال، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٩٥ مشاورات تركيز جماعية ١ مع النازحين الذكور من العرب السُّنة من سنجار والشمال في الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ ومقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، شيخ عشيرة من القحطانية، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٩٦ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في محافظة نينوى، الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣

٩٧ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، خبير وطني، أيلول ٢٠٢٣

خيارات لحلّ مشكلة النزوح

نظراً لكونهم عالقين في هذه الديناميكيات المحلية والإقليمية، على المستويين الوطني والجيوسياسي، يبدو أن النازحين الذين شملتهم الدراسة منقسمون بعض الشيء حول وسائلهم المفضلة لحلّ مشكلة نزوحهم. فبعضهم راغب جداً في العودة في حال سمحت الظروف بذلك، والبعض الآخر يريد العودة لكنهم مستسلمون لفكرة الاندماج محلياً بعد أن سئموا الانتظار وترقّب تحسّن الظروف في مناطقهم الأصلية. وهناك آخرون اندمجوا محلياً بإرادتهم، رغم ما يواجهون من صعوبات؛ وقسم آخر يرون أنّ لا خيار لهم سوى الانتقال إلى مخيمات أخرى أو محاولة الهجرة؛ بعد ما لاقوه من ظروف معيشية صعبة، خاصة في المخيمات.

وعليه، بدلاً من استكشاف مختلف الخيارات لحل مشكلة نزوحهم بشكل طوعي وكريم، يبدو أن على النازحين أن يختاروا بين أهون الشرّين واختيار الخيار الأقل سوءا. لكن مثل هذا الخيار ليس متاحاً على الإطلاق، بالنسبة لمعظم النازحين، نظراً لقلّة ما يحتاجونه من دعم للتغلب على التحديات التي تواجههم.

ما يجمع بين جماعات النازحين؛ هو الرغبة في العودة إلى الوطن وانتماؤهم إلى قضاء سنجار وناحية القحطانية. هكذا أعرب جميع المشاركين عن أسفهم وحزنهم لما أحلّ بهم وبعدهم عن الديار لحوالي عقد من الزمن؛ الأمر الذي خلق شروخاً عميقة في انتماءاتهم وأساليب حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم وثقافتهم.

" النزوح أثّر كثيراً على الهوية الثقافية للمجتمع، ويمكن أن يؤدي إلى فقدان تراثنا وتقاليدنا." [٩٨]

"أعتقد أن الفشل في حلّ مشكلة النزوح، سيؤدي إلى فقدان الثقافة والتقاليد والروابط الاجتماعية، ممّا يهدد بانقراض التراث واللغة والأعراف الاجتماعية." [٩٩]

"أحد آثار النزوح طويل الأمد هو فقدان هويتنا، انتماءنا، وثائقنا الثبوتية، وحقوق ملكيتنا لأراضينا، وتراجع معتقداتنا وعاداتنا وتقاليدنا الاجتماعية التاريخية منذ مئات السنين". [١٠٠]

رؤىً حول عمليات العودة السابقة والحالية

كان جميع المشاركين في الدراسة على علم بدعم عمليات العودة السابقة والحالية، سواء دعم الحكومة أو الأمم المتحدة في تسهيل حركات العودة وإعادة الإعمار، ودعم جهود المصالحة وحلّ القضايا العالقة في مناطق الأصل بشكل عام (في الواقع، كان العديد من النازحين الذين شملتهم هذه الدراسة على علم باتفاقية سنجار). ويبدو أن هناك إجماع على بيروقراطية وبطء تلك الجهود، وعدم شمولها لجميع المجتمعات النازحة بما فيه الكفاية؛ خاصة المجتمعات التي لم تحصل على ما يكفي من الموارد والدعم لتحقيق النجاح على المدى البعيد، وخضوعها لمستويات عالية من النزاع السياسي والإهمال. وهكذا، لم يتغير الكثير على الأرض؛ فالكثير من الناس ما يزالون بحاجة إلى "تأهيل" [١٠١] مما يترك المجتمعات المتضررة بشكل خاص، في حالة من الفوضى وعلى قدر كبير من الهشاشة، والخشية من فقدان هويتهم ومكانتهم في المجتمع، في حال بقي الوضع على حاله دون تغيير.

المبادرات المنفّذة حتى الآن

دعم العودة وإعادة الإعمار

قال جميع النازحين تقريباً أنهم على علم ببعض الجوانب المتعلقة بجهود المنظمة الدولية للهجرة للمساعدة في دعم وتوثيق العودة إلى قضاء سنجار وناحية القحطانية خاصة من دهوك، من خلال تسهيل العودة، وزيارات الذهاب والمشاهدة، والنقل والمساعدات في مناطق الأصل. كما أعرب بعض النازحين الذين يعيشون في دهوك عن تقديرهم لتلك الجهود، لكنهم قالوا أيضاً أن عمليات العودة ما تزال بطيئة للغاية بسبب البيروقراطية الحكومية. كما أعرب مصادر المعلومات الرئيسيون عن شكرهم وتقديرهم لأنشطة المنظمة الدولية للهجرة وأهميتها، وأقروا بتعاون السلطات معها بشكل جيد في هذا الصدد. من جهة أخرى، يرى النازحون العرب السُنة أنهم محرومون من الدعم والخدمات مقارنة مع الجماعات الأخرى، وأنهم مضطرون لاستكشاف معظم خيارات العودة على نفقتهم الخاصة.

"الحكومتان، المحلية والمركزية؛ والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ووزارة الهجرة والمهجرين لا تهتم بنا كنازحين عرب. إنهم يدعمون فقط عودة النازحين من المكونات الأخرى الذين يسكنون المخيمات، وتوفّر لهم سبل العيش وإعادة إعمار مناطقهم المتضررة. نحن منسيّون تماماً؛ فلا أحد يتواصل معنا، أو يطالب بحقوقنا أسوة ببقية المكونات الأخرى. وبعض الأسَر العربية التي عادت، عادت طواعية، وعلى مسؤوليتها ونفقتها الخاصة، من أجل إعادة تأهيل منازلهم، دون أي مساعدة من الحكومة. [١٠٢]

وأجمع جميع النازحين على أن تعويض الأهالي المتضررين عن الوفيات والإصابات والممتلكات والمنازل المتضررة أو المدمّرة، يمكن أن يقطع شوطاً طويلاً في تسهيل العودة، لكن الإجراءات الحكومية معقدة جداً، ولم يتلق أي شخص تعويضاً نقدياً منصفاً، بل أن البعض لم يتلقوا أي تعويض. وأشار مصادر المعلومات أيضاً إلى أن الإيزيديين ربمّا مؤهلون للحصول على تعويضات بموجب قانون الناجيات أو بموجب القانون رقم ٢٠؛ مع ذلك، يبدو أن الكثيرين لا علم لهم بآلية وإجراءات الاستحقاق وخائفين من تقديم الطلبات. [١٠٣] وأخيراً، أشار النازحون الإيزيديون من ناحية القحطانية تحديداً، إلى ضرورة قيام حكومة العراق بتسريع [١٠٤] العملية التي تسعى من خلالها إلى إعادة ملكية الأراضي والمساكن إلى مستأجريها الإيزيديين. إذ يُعدّ الحصول على حقوق الملكية الرسمية، جزءاً من جهود الحكومة العراقية لمعالجة الأضرار الناجمة عن سياسات التعريب الماضية ضد الأقليات في العراق، ويعتبرها بعض النازحين الإيزيديين وسيلة أخرى تساهم في حلّ مشكلة نزوحهم.

وحيث أن جهود إعادة الإعمار واسعة النطاق ما زالت متوقفة، قال المشاركون في الدراسة أن المجتمع الدولي قد لعب دوراً مهماً في دعم جهود إعادة تأهيل وإصلاح وبناء البنية التحتية. وشمل هذا الدعم؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مبادرة إعادة إعمار وتأهيل المساكن المتضررة والمدمّرة والمجمعات السكنية في المنطقة، الأمر الذي ساهم في عودة البعض. [١٠٥] مع ذلك، فإنّ تدخل الجهات المانحة الدولية في قضاء سنجار وناحية القحطانية ليس قوياً بالقدر المطلوب، وذلك بسبب عدم الاستقرار واحتلال الجماعات المسلحة للبنية التحتية المدنية. [١٠٦]

المصالحة المحلية

ذكر العديد من مصادر المعلومات الرئيسيين وبعض النازحين العرب السُنة، أنهم قد شاركوا أو علموا بجهود المصالحة المحلية بين العشائر الإيزيدية والعربية السُنية في منطقة شمال سنجار. وكان القصد من تلك الجهود هو جمع القيادة الإيزيدية والعربية حول النقاط الرئيسية، التي شملت دعم المحاولات الرامية إلى تحديد مكان النساء والفتيات الإيزيديات المفقودات في العراق وسوريا؛ والدعوة إلى إعادة الإعمار والوصول إلى التعويضات في قضاء سنجار؛ وتقديم مجرمي داعش

٩٨ مشاورات تركيز جماعية مع النازحين الإيزيديين من القحطانية في دهوك (موقع عشوائي) تشرين الأول ٢٠٢٣
٩٩ مشاورات تركيز جماعية مع النازحين الأكراد من سنجار والشمال في دهوك (المخيم) تشرين الثاني ٢٠٢٣
١٠٠ مشاورات تركيز جماعية، مع النازحين الذكور من العرب السُنة من سنجار والشمال في الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣
١٠١ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، خبير وطني، أيلول ٢٠٢٣
١٠٢ مشاورات تركيز جماعية ٢، مع النازحين الذكور من العرب السُنة من سنجار والشمال في الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣
١٠٣ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، موظف في الأمم المتحدة، أيلول ٢٠٢٣؛ ومقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، خبير دولي، أيلول ٢٠٢٣
١٠٤ مشاورات تركيز جماعية مع النازحين الإيزيديين من القحطانية في مركز سنجار، تشرين الأول ٢٠٢٣
١٠٥ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، موظف حكومي ومسؤول في حزب سياسي، ناحية الشمال، تشرين الثاني ٢٠٢٣
١٠٦ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، جهة مانحة دولية، تشرين الثاني ٢٠٢٣

إلى العدالة؛ والتفاوض حول القضايا داخل ناحية الشمال، حيث تعرض المسلمون العائدون إلى انتهاكات من قبل نظراء الأمن الإيزيدي؛ والاتفاق على تغيير الخطاب الديني بدعم من المؤسسات الإسلامية الكبيرة والمؤثرة في جميع أنحاء البلاد. وأسفرت الجهود عن صياغة إطار عمل بشأن هذه النقاط الرئيسية، وبيان عام من قبل شيوخ العشائر المسلمة، بالتبرؤ من جرائم الإبادة الجماعية والعنف التي ارتكبت ضد الإيزيديين والتعهد بعدم السماح بحدوثها مرة أخرى.

ورغم أن التوصل إلى توافق في الآراء حول إطار العمل المشترك بين العرب والإيزيديين استغرق الكثير من الوقت والموارد؛ إلاّ أنّ تنفيذه كان محدوداً بسبب غياب المتابعة والرّصد والإرادة. وهكذا، كان من الصعب تقفّي آثار ملموسة لجهود المصالحة المحلية وإطار العمل الذي تلاها. لكن من الممكن إحياء تلك الجهود على المدى الطويل في حال التزام الجهات المانحة. إذ لا يمكن ربط دعم الجهات المانحة بمشروع قصير الأمد، ولا يمكن أن تتجاهل الحساسيات والمطالب المحلية. ومن الجدير بالذكر أنّ سعي الجهات المعنية إلى سدّ الفجوات بين المجتمعات المتضررة، لا يخلو من مخاطر جسيمة؛ لذا فهم بحاجة إلى ضمان دعم جهودهم مع مرور الزمن لحين شفاء الجروح وإحداث التغيير اللازم لتلك المجتمعات. كما سلطت الجهود الضوء أيضاً على إمكانية التقدم محلياً، من خلال الانخراط في القضايا التي تهم المجتمع الأوسع، لكنها أقل أهمية من الناحية السياسية.

مشاركة أوسع في حلّ مشكلة النزوح من قضاء سنجار وناحية القحطانية

تُعدّ اتفاقية سنجار الإطار الأساسي الرفيع المستوى للحكومة، والذي يتعين بموجبها على العراق وحكومة إقليم كردستان معالجة القضايا ذات الصلة بقضاء سنجار وإقليم كردستان؛ وهذا تصوّر المانحين أيضاً عن الاتفاقية. وبدون تنفيذها، سيكون من الصعب على العديد من الجهات المانحة الالتزام بزيادة المساعدات والمشاركة والدعم. وهذا التردد في تنفيذ الاتفاقية يعزى إلى القلق من غياب جهة فاعلة أو سلطة مختصة تتولى إدارة برنامج أو مشروع ما وتضمن استدامته في حال اكتمال دعم ذلك البرنامج أو المشروع. من ذلك على سبيل المثال، ضمان الحفاظ على المنشآت العامة العامة والبنية التحتية لمصلحة الأهالي، وعدم تحويلها لأغراض ومآرب أخرى.[١٠٧] ومن الشواهد على ذلك؛ الاحتلال المزعوم لوحدات مقاومة سنجار لمدرسة زريفة أوسو في قضاء سنجار، التي تم بناؤها بتمويل ياباني في عام ٢٠٢٢ لخدمة ١,٠٠٠ طالب وطالبة من أهالي المنطقة.[١٠٨] وتفيد التقارير أن ثلاث مدارس على الأقل في قضاء سنجار، قد تم استغلالها واحتلالها من قبل قوات الأمن والجهات المسلحة.[١٠٩] من جهة أخرى، يُعدّ تعدد الجهات الأمنية والجماعات المسلحة في قضاء سنجار، عائقاً أمام المشاركة المباشرة للحكومات المانحة في العمل مع سلطات حكومتي العراق وإقليم كردستان على تنفيذ الاتفاقية؛ وأصبحت الجهات الفاعلة تدعم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، في جهودها الرامية إلى تعزيز العملية.

لكن ذلك لا يعني أن مجتمعات النازحين وممثليهم، والسلطات المحلية وغيرها، لم تعد ناشطة في البحث عن حلول لمشكلة قضاء سنجار وناحية القحطانية، قبل أو بعد توقيع الاتفاقية؛ بغض النظر عن رغبتهم بتنفيذها أو عدم تنفيذها. حيث أفاد العديد من مصادر المعلومات الرئيسيين أنهم شاركوا في مشاورات محلية ووطنية وإقليمية ودولية أيضاً، حول القضايا الرئيسية التي تواجه أهالي قضاء سنجار وناحية القحطانية الذين ما زالوا نازحين. ورغم عدم خلاف وجهات نظرهم حول كيفية مواجهة تلك التحديات، إلاّ أنهم أثاروا نفس القضايا ذات الأولوية، وهي مسألة التعويضات؛ والاتفاق على إدارة محلية تمثل الجميع؛ وإعادة الإعمار. ومع أنّ معظم النازحين في هذه العيّنة لم يتفاعلوا أو يشاركوا بشكل مباشر في أي مبادرات، إلاّ أنّهم أثاروا مخاوفهم على المستوى المحلي وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى الرغم من هذه الجهود، اتفق معظم المشاركين في هذه الدراسة على حدوث تغييرات محدودة نسبياً على الأرض، لا سيّما منذ توقيع اتفاقية سنجار. وبشكل عام، هناك إجماع على أنّ حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان هي السلطات التي تتمتع بالقدرة وشرعية التصرف، لكنهما لم تفعلا شيئاً. ويعزو بعض مصادر المعلومات الرئيسيين هذا الركود إلى كون الجانبين يثيران مسألة تنفيذ الاتفاقية كأولوية، وأنّ أي منهما لا يريد تحمل المسؤولية، نظراً لمدى تعقيدها؛ ومن يتصرف منهما أولاً يمكن أن يُعتبرَ الجهة المسؤولة عن التنفيذ.[١١٠]

الآثار المترتبة على استمرار الوضع الراهن

إنّ بقاء قضاء سنجار وناحية القحطانية في حالة من عدم اليقين، يعني ضمناً إهمال الدولة لواجبها في حماية منطقة تتميز بالتنوع السكّاني، وفشلها في حمايتهم من خطر تنظيم داعش. وهذه الحالة من عدم اليقين والهشاشة التي يخلقها هذا الوضع لجميع المجتمعات النازحة وأجيالها اللاحقة، تمثّل ضرراً إضافياً يجب عليهم تحمله والتعامل معه، من تلقاء نفسهم؛ لكن أصواتهم ووجهات نظرهم ضائعة وسط الخلافات السياسية الداخلية والخارجية.

وتتجلى إحدى نتائج عدم اليقين، في استمرار مخاوف النازحين من أن يؤدي استمرار نزوحهم وتشتتهم جغرافياً إلى فقدان هويتهم وثقافتهم كسنجاريين، فضلاً عن القلق من فقدانهم لمكانتهم في المجتمع نتيجة للتغيير السكّاني لقضاء سنجار وناحية القحطانية، على حساب مجتمعاتهم. وهكذا، فإنّ الوضع الراهن "يخلق مواطنين مؤقتين ليس لهم أي دور انتخابي أو سياسي، ولا يحق لهم المشاركة في إدارة قضاء سنجار وناحية القحطانية".[١١١] ومثل هذا الوضع يثير مخاوف لدى النازحين من زيادة التوترات بين الأهالي، واحتمال نشوب صراعات طائفية في المستقبل، نظراً لتاريخ مناطقهم والجهات الفاعلة على الأرض حالياً. كذلك، هناك خوف مستمر عدم الاستقرار والظروف المعيشية غير المستدامة، التي من شأنها أن تدفع النازحين إلى الهجرة. ومن الأدلة على ذلك؛ ارتفاع أعداد الرجال والنساء الإيزيديين الذين يغادرون من دهوك إلى تركيا، بنسب أعلى مقارنة بغيرهم.[١١٢] أخيراً، فإنّ ترك الوضع الراهن على ما هو دون حلّ، يفسح المجال لمختلف الجهات الفاعلة للاستمرار في اتخاذ قضاء سنجار وناحية القحطانية طريقاً لعملياتها عبر الحدود للنزاع والتجارة غير المشروعة، مما يزيد من صعوبة إخراج هذه الجماعات من المنطقة، نظراً لمكاسبها المادية المتأتية من البقاء.

١٠٧ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، جهة مانحة دولية، تشرين الثاني ٢٠٢٣

١٠٨ ربما كان هذا الاحتلال حالة خاصة. لمزيد من المعلومات حول الحادثة؛ أنظر على سبيل المثال قناة كوردستان٢٤: مبعوث ياباني: "حزب العمال الكردستاني يمنع أكثر من ١,٠٠٠ طالب وطالبة من الوصول إلى مدرسة في سنجار"، قناة كردستان ٢٤، ١٩ /١٠/ ٢٠٢٣

١٠٩ مرصّد حقوق الإنسان، "العراق: الاقتتال السياسي يعيق إعادة إعمار سنجار"

١١٠ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، جهة مانحة دولية، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ ومقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، خبير دولي، أيلول ٢٠٢٣

١١١ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، شيخ عشيرة في ناحية الشمال، تشرين الثاني ٢٠٢٣

١١٢ المنظمة الدولية للهجرة في العراق، "هجرة الإيزيديين من العراق إلى تركيا: التوجهات والدوافع ونقاط الضعف" (بغداد، المنظمة الدولية للهجرة، يصدر قريباً)

الآراء بشأن عمليات العودة المستقبلية والظروف المطلوبة لحلّ مشكلة النزوح

كما ذكرنا آنفاً، يبدو أن هناك اتفاق بين مصادر المعلومات الرئيسيين ضمن مختلف الإدارات المحلية وعلى مستوى المحافظات، على الظروف اللازمة لتشجيع المزيد من العودة إلى قضاء سنجار وناحية القحطانية. [113]وتشمل تلك الظروف؛ توفير التعويضات للنازحين عن الوفيات أو الإصابات أو الخسائر في المساكن والممتلكات؛ والاتفاق على إدارة محلية معترف بها؛ وإعادة البناء في هذه المناطق. لكن الخلاف يكمن في عدم الاتفاق على التفاصيل، لا سيّما فيما يتعلق بالجهة التي تتولى تشكيل الإدارة المحلية وكيفية المحافظة على استقرار وأمن هذه المناطق. ويرى النازحون أيضاً أن هذه القضايا من الأولويات بالغة الأهمية، وبمثابة شروط مسبقة لعودتهم، فضلاً عن مطالبهم الأخرى المتعلقة بتحقيق العدالة والإنصاف والمصالحة بين الجماعات. وهنا أيضاً يكمن الخلاف حول تفاصيل هذه الشروط المسبقة، وتتأثر حسب هوية وانتماءات النازحين ووجود توافق سياسي من عدمه. وكثيراً ما يتم التطرق إلى هذه الاحتياجات بعيداً عن السياسة، وترتبط أكثر بمن يرون أنه يقدر على حماية حقوقهم والدفاع عنها.

نقاط الخلاف، والخطوط الحمراء

تندرج جميع الأولويات ذات الصلة بالإدارة والأمن وإعادة الإعمار، ضمن نطاق اتفاقية سنجار – التي ترفضها الإدارة الذاتية جملة وتفصيلاً، كونها لم تشارك في المفاوضات أساساً. وفي الوقت ذاته، تُعدّ الحاجة إلى إدارة محلية ضرورة مُلّحة لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في قضاء سنجار، وهي مسألة ذات أولوية يجب حلّها، حسب المشاركين في الدراسة.

وبموجب اتفاقية سنجار، يُعتبر تعيين قائممقام للقضاء الخطوة الأولى في هذه العملية. وعليه، قدّم الحزب الديمقراطي الكردستاني مرشحيه إلى حكومة العراق، لأخذ رأي المؤسسات العراقية بهم، بما في ذلك وحدات الحشد الشعبي. [114] ومن جهة أخرى، دعت الشخصيات الإيزيدية البارزة المجتمع المحلي إلى اختيار شخص غير حزبي لمنصب القائممقام،[115] وهي الطريقة التي اختيرت بها بعض الشخصيات الفاعلة في الإدارة الذاتية الحالية. وقد أدت هذه المواقف المتنافسة، بوضع حكومة العراق في موقف محرج؛ فهي من جهة لا تريد إثارة غضب المجتمعات السنجارية المحلية، ومن جهة أخرى لا ترغب في إغضاب الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يعدّ جهة فاعلة قوية في مجلس النوّاب العراقي، ويحظى بأكبر عدد من المقاعد عن قضاء سنجار. [116] وهكذا، لم يتم تعيين قائممقام رسمي حتى الآن.

تتلخص حجج الإدارة الذاتية (والأحزاب السياسية المتحالفة التي تمثل القضاء) في كونهم لا يعتقدون أنّ لحكومة إقليم كردستان والحزب الديمقراطي الكردستاني وجوداً مشروعاً في قضاء سنجار، وأن عدد الأكراد الأصليين في القضاء قليل جداً، الأمر الذي لا يجعل من القضاء جزءاً من الأراضي الكردية. [117] وهذا الموقف لا يسلط الضوء على التوترات الكبيرة بين القيادتين العربية والكردية فحَسب، بل على تأكيد الإيزيديين أنّ قضاء سنجار يتميز بتنوعه العرقي والديني، وأنه ليس منطقة كردية فقط. وربمّا يمثل هذا الموقف ردّ فعل، كما أشار البعض خلال المقابلات، على أنّ هذه المنطقة كانت تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني أثناء هجوم تنظيم داعش على القضاء وارتكابه إبادة جماعية ضد الإيزيديين. ورغم وقوع اللوم على كلا الحكومتَين العراقية والكردية، إلاّ أنّ قوات البيشمركة هي التي تركت قضاء سنجار عند هجوم داعش في صيف ٢٠١٤. [118]

هناك نقطة خلاف أخرى، لعلّها الأكبر بين هذه الجهات الفاعلة؛ تتعلق بالأمن وما تنصّ عليه اتفاقية سنجار أنّ وجود حزب العمال الكردستاني وأتباعه في قضاء سنجار غير مشروع. ويبدو أن هناك إجماعاً على أن وجود حزب العمال الكردستاني يشكل مصدر قلق، ومعظم الأهالي يعتبرونه جهة أجنبية تقف عائقاً بوجه العودة؛ لأن وجوده يزيد من الغارات الجوية التركية؛ فضلاً عن المخاوف التي تعتري الأهالي الإيزيديين والأكراد من قيام هذا الحزب بالتجنيد القسري للأطفال والشباب،[119] وأنّ وجوده يمنع العرب من العودة.

تتعلق القضية الرئيسية بمَن يُعتبرَ تابعاً لحزب العمال الكردستاني. والجميع يعتبرون وحدات مقاومة سنجار تابعاً لحزب العمال الكردستاني، من حيث النوايا والغرض، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وبعض مؤسسات حكومة العراق وتركيا، والنازحين الأكراد والعرب السُّنة. أمّا الإدارة الذاتية، ووحدات الحشد الشعبي، وبعض المجتمعات الإيزيدية، فتعتبر هذه الجماعة المسلحة قوة مشكّلة محلياً لحماية قضاء سنجار، وينبغي دمجها ضمن القوات الأمنية المعنية بحماية قضاء سنجار، بأي شكل من الأشكال.

وصلت جميع جهود إعادة الإعمار والحكم المحلي والأمن التي يرغب أصحاب المصلحة في تحقيقها إلى طريق مسدود. وحتى الآن لم يتم إنفاق تخصيصات الميزانية الاتحادية للأغراض التي يُفترض باللجنة المشتركة المكلّفة إنفاقها حسب اتفاقية سنجار. [120] وإنّ استمرار حالة عدم الاستقرار وعدم اليقين بشأن الحُكم، ووجود بعض الجماعات المسلحة على الأرض، يمنع الجهات المانحة الدولية من الاستثمار بشكل مباشر وعميق في إعادة الإعمار.

الشروط المسبقة لعودة النازحين

حيث أنّ هناك عدة عوامل مترابطة تمنع عودة النازحين إلى قضاء سنجار وناحية القحطانية، كذلك هناك شروط مسبَقة مترابطة ضرورية لعودة هؤلاء. وهي شروط تتفق عليها كل الجماعات النازحة على الرغم من اختلاف تفاصيلها حسب كل جماعة؛ وتتعارض مع بعضها البعض في بعض الحالات. إلاّ أنّ هذه الشروط تختلف من حيث أولويتها حسب أهميتها عند كل جماعة، لكننا ندرجها هنا بشكل عام:

١. **إعادة الإعمار بما في ذلك إعمار المساكن، وتوفير الخدمات العامة وتحسين الاقتصاد المحلي.** وتُعدّ هذه القضية أولوية بالنسبة لجميع النازحين الذين شملتهم الدراسة، مع بعض الاختلافات البسيطة. وكان السكَن هو القطاع الوحيد الذي ظهرت فيه بعض الاختلافات.

وأشار النازحون الإيزيديون أيضاً إلى ضرورة توفير الأراضي والسكن في مناطق الأصل للأجيال الشابة من النازحين الذين نزحوا وهم أطفال، واليوم هم أصحاب عوائل؛ نظراً لكون هؤلاء غير مشمولين بالدعم ضمن نطاق تقديم المساعدات حالياً. كذلك، ذكرَ النازحون الإيزيديون الحاجة إلى المشاركة الجماهيرية في الجهود الأوسع لإعادة الإعمار.

من جهة أخرى، أعرب النازحون العرب السُّنة عن قلقهم من إمكانية احتلال الجهات المسلحة ومؤيديها لمساكنهم وأراضيهم، وضرورة معالجة هذه المشكلة أيضاً.

١١٣ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في محافظة نينوى، الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في الحكومة المحلية لقضاء سنجار في دهوك، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ ومقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في السلطة المحلية لقضاء سنجار، تشرين الثاني ٢٠٢٣

١١٤ المجموعة الدولية للأزمات، العراق: "تحقيق الاستقرار في قضاء سنجار المتنازع عليه"

١١٥ شميران مَكو، "مفاوضات السلام في المناطق العراقية المتنازع عليها: تعديل اتفاقية سنجار"، ١٧ /١/ ٢٠٢١

١١٦ المجموعة الدولية للأزمات، العراق: "تحقيق الاستقرار في قضاء سنجار المتنازع عليه"

١١٧ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في ناحية القحطانية، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في الحكومة المحلية لقضاء سنجار، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، عضو حزب سياسي في قضاء سنجار، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ ومقابلة مع أحد المخبرين الرئيسيين مع زعيم حزب سياسي في قضاء سنجار، تشرين الثاني ٢٠٢٣

١١٨ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في الحكومة المحلية لقضاء سنجار، تشرين الثاني ٢٠٢٣

١١٩ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في الحكومة المحلية لقضاء سنجار في دهوك، تشرين الثاني ٢٠٢٣

١٢٠ مرصَد حقوق الإنسان، "العراق: الاقتتال السياسي يعيق إعادة إعمار سنجار"

٢. **ضمان السلامة والأمن، بما في ذلك إخراج الفصائل المسلحة.** رغم اتفاق جميع النازحين على ضرورة معالجة انعدام الأمن في مناطقهم الأصلية كأحد الشروط المسبقة لعودتهم، إلاّ أنّ وجهات النظر اختلفت حول المقصود عملياً بإخراج الفصائل المسلحة، ومن الجهة التي ينبغي عليها أن توفر الأمن وتطبيق القانون.

ولم يحدد النازحون الإيزيديون الفصائل المسلحة التي يجب إخراجها؛ لكنهم أجمعوا تقريباً على ضرورة تأسيس قوة أمنية من أهالي المنطقة (وذلك أحد بنود اتفاقية سنجار). من جهة أخرى، دعا عدد قليل من النازحين الإيزيديين إلى توفير الحماية الدولية لقضاء سنجار وناحية القحطانية.

بدورهم، تساءل النازحون الأكراد أي من الفصائل المسلحة يجب إخراجها، رغم إشارة البعض إلى حزب العمال الكردستاني صراحة. وكان هناك شعور عام لديهم بالحاجة لإعادة البيشمركة بشكل كامل إلى سنجار.

أمّا النازحون العرب السُّنة فكانوا أكثر وضوحاً وطالبوا بضرورة إخراج حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له لتمكينهم من العودة. وأبدوا تفضيلهم للجيش العراقي والشرطة المحلية (المشكّلة من أفراد المجتمع المحلي، كما تنّص اتفاقية سنجار). بينما طالب البعض بضرورة تواجد مراقبين دوليين لضمان الحماية في حال تشكيل قوات أمنيّة جديدة.

٣. **توفير العدالة والتعويضات.** أعرب جميع النازحين المشاركين في هذه الدراسة عن حاجتهم ورغبتهم القوية في الاعتراف بمظالمهم ومعاناتهم ومعالجتها. إلاّ أنّ ما يسعون إليه يختلف حسب الانتهاكات التي تعرضوا لها، وحسب مستوى الاهتمام والدعم الذي حظي به البعض منهم في سعيهم لتحقيق العدالة، على حساب البعض الآخر.

وطالب النازحون الإيزيديون بضرورة تعويضهم عن الخسائر التي تكبدوها. ولم يقم سوى عدد قليل من النازحين بالتمييز بين الخيارات المتاحة لهم (جبر الضرر والتعويضات) الأمر الذي يدّل على عدم يقينهم بشأن ما إذا كان الفرد منهم يستحق أحد الخيارين أو كليهما. إضافة إلى ذلك، يطالب الإيزيديون بالمحاسبة الجنائية لعناصر داعش وجميع المسؤولين عن الجرائم التي اقترُفت عام ٢٠١٤؛ واستخراج جثث الضحايا من المقابر الجماعية المتبقية؛ ومواصلة البحث عن المفقودين وإعادتهم إلى الوطن (أمواتاً أو أحياء) والاعتراف بالإبادة الجماعية بالإيزيديين؛ والاعتراف بحقوق وثقافة الإيزيديين وحمايتها.

من جانبهم، طالب النازحون الأكراد والعرب السُّنة بضرورة تعويض المتضررين من النزاع، والمساءلة الجنائية لعناصر داعش والجهات المسؤولة عن الجرائم التي اقترفها التنظيم. كما أشار النازحون العرب السُّنة أيضاً إلى إمكانية استفادة البعض من قانون العفو العام الذي ينبغي تعديله. وأشاروا أيضاً إلى التناقض بين رؤية واستجابة السلطات والمجتمع الدولي لمعاناتهم ومحنتهم أثناء النزاع والنزوح، وبين معاملة تلك الجهات للمجتمعات الأخرى من قضاء سنجار وناحية القحطانية.

ومثل هذا التصوّر، مسألة حساسة بشكل خاص، نظراً للاهتمام الكبير الذي أبداه المجتمع الدولي تجاه الإيزيديين وضرورة إنصافهم. وينعكس ذلك في الطرق التي يعبرّون بها عن مطالبهم. والحقيقة أن مثل هذا التركيز ضروري، نظراً لحجم المأساة التي حلّت بالمجتمع الإيزيدي، وما تستدعيه من تعويض وإنصاف واهتمام دولي. وفي الوقت ذاته، خلق هذا الاهتمام نوعاً من «التصنيف الهرَمي»[١٣١] للضحايا. كذلك الحال بالنسبة للجماعات الأخرى غير الإيزيدية من قضاء سنجار وناحية القحطانية التي ترى «أن الاهتمام بها ضئيل، وأن المجتمع الدولي لا يريد نصرة المسلمين ما لم يكن مضطراً لذلك».[١٣٢]

٤. **إدارة محلية فاعلة وتمثيلية.** تُعتبرَ الحاجة إلى حكومة محلية تمثل الجميع ومعترف بها، شرطاً مسبقاً رئيسياً لجميع النازحين من قضاء سنجار وناحية القحطانية. «ذُكرَت هذه الحاجة كشرط أساسي، لكي يكون أهل سنجار ممثلين بشكل صحيح في القرارات والمفاوضات التي تخص منطقتهم».[١٣٣] فالعديد من النازحين من ناحية القحطانية يرغبون في عودة ناحيتهم إدارياً إلى قضاء سنجار؛ نظراً لتاريخهما وروابطهما المشتركة. ومن شأن ذلك أن يمنح الإيزيديين في القحطانية أصواتاً أكثر في العملية السياسية نظراً لما يتمتع به قضاء سنجار من أغلبية إيزيدية، بخلاف قضاء البعاج.

إن لمثل هذا التمثيل أهمية خاصة للنازحين العرب السُّنة، ويفسّر تفضيلهم لممثل لإدارة سنجار تابع للحكومة العراقية بدلاً من حكومة إقليم كردستان. ويبدو أن هؤلاء النازحين أكثر اهتماماً بدورهم الانتخابي في المنطقة، نظراً لعودة عدد ضئيل من مجتمعهم، وغياب ممثل قوي عنهم، خاصة مع وجود الحزب الديمقراطي الكردستاني المنافس، والإدارة الذاتية الحالية.

٥. **المصالحة والحوار بين الجماعات.** هناك إجماع كامل تقريباً حول هذه النقطة؛ دون اعتراض أو خلاف لدى النازحين الذين شملتهم هذه الدراسة. مع ذلك، ذكرَ بعض مصادر المعلومات الرئيسيين في كلتا الإدارتين المسؤولتين عن المنطقة، أن العلاقات المجتمعية لا تشوبها شائبة.

الأولويات المطلوبة لاندماج النازحين محلياً

لم يذكر النازحون المشمولون في هذا البحث ما الذي يمكن أن يجعل الاندماج المحلي أجدى بالنسبة لهم. بل تركزت مناقشاتهم حول القدرة على العودة في نهاية المطاف. أما الذين تطرقوا منهم إلى خيار الاندماج محلياً، خاصة داخل المجتمعات المضيفة في الموصل، فأثاروا مسألة ارتفاع الإيجارات، والقيود على الحركة المرتبطة بهويتهم، وصعوبة الحصول على الوثائق الثبوتية الرسمية، بما في ذلك حالة وجود إدارات موازية في مناطق نزوحهم فضلاً عن تلك الموجودة في مناطق الأصل، والاندماج في المجتمعات المحلية المحيطة بهم.[١٣٤] ومن شأن معالجة القضايا العالقة ذات الصلة بإدارة قضاء سنجار، أن تساعد في تخفيف بعض هذا العبء الإداري.

وذكر جميع النازحين بمختلف انتماءاتهم ومواقع نزوحهم، أنّ تعويضهم عن الوفيات والإصابات والأضرار ودمار المساكن والممتلكات عامل مهم في مساعدتهم على اتخاذ قرار حول الكيفية التي يرغبون بها في حلّ مشكلة نزوحهم.[١٣٥]

السُبُل المحتملة للمضيّ قُدماً

على الرغم من النقاش الكبير حول أهمية حلّ مشكلة النزوح من قضاء سنجار وناحية القحطانية، ما يزال من غير الواضح كيف سيتعامل أصحاب المصلحة المعنيين مع هذه القضية في عام ٢٠٢٤. ومن شأن تنفيذ اتفاقية سنجار وخارطة طريق الأمم المتحدة لتسريع الخطة الوطنية، المتوقع إطلاقها في عام ٢٠٢٤، أن تساعد في توفير مزيد من المعلومات حول هذه المسألة.

وسيكون لنتائج انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأول ٢٠٢٣ تأثيراً على إمكانية وكيفية حلّ مسألة النزوح في قضاء سنجار وناحية القحطانية. فمن بين ٢٩ مقعداً لمجلس محافظة نينوى، فازت قائمة «نينوى لأهلها» التي يتزعّمها سياسي عربي سُني، بخمسة مقاعد، يليها الحزب الديمقراطي الكردستاني بأربعة مقاعد. وهذه هي النتيجة حتى تاريخ هذا التقرير في أواخر عام ٢٠٢٣، ويبقى أن

١٢١ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، خبير دولي، أيلول ٢٠٢٣

١٢٢ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، خبير دولي، أيلول ٢٠٢٣

١٢٣ مشاورات تركيز جماعية مع النازحين الإيزيديين من القحطانية في مركز سنجار، تشرين الأول ٢٠٢٣

١٢٤ مشاورات تركيز جماعية ١ مع النازحين الذكور من العرب السُنة من سنجار والشمال في الموصل، تشرين الثاني ٢٠٢٣

١٢٥ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، موظف في الأمم المتحدة، أيلول ٢٠٢٣؛ ومقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، خبير دولي، أيلول ٢٠٢٣؛ ومقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، خبير وطني، أيلول ٢٠٢٣

ننتظر كيف ستؤثر هذه الديناميكية على اختيار محافظ نينوى ونائبه.[١٢٦] فالنتيجة ستؤثر بدورها على تعيين قائممقام قضاء سنجار الذي سيكون عنصراً رئيسياً في معالجة القضايا العالقة في المنطقة.

مشاركة أعمق وأكثر شمولاً لجميع أصحاب المصلحة

يسلّط مأزق حلّ مشكلة النزوح بشكل دائم، وردود المشاركين في الدراسة الضوء على وجوب مشاركة أكثر شمولاً لجميع أصحاب المصلحة المشاركين والمؤثرين حالياً في هذه المنطقة. وليس المقصود بأصحاب المصلحة حكومتا العراق وإقليم كردستان فقط، بل الجهات التي تعمل أيضاً داخل قضاء سنجار وناحية القحطانية وممثلي السلطة المحليين فيهما. وربما ستتطلب تلك المشاركة تأييداً من الجهات الفاعلة الإقليمية أيضاً. لكن الأهم هو مزيد من المشاركة المباشرة والتمثيلية للمجتمع المدني الأوسع ومجموعات النازحين والعائدين في قضاء سنجار وناحية القحطانية.

واستناداً إلى هذا التحليل، تُعتبرَ الأمم المتحدة أفضل من يمكن أن يرعى مثل هذه المشاركة. فالوقت والجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة ومعرفتها بالسياق وخبرتها في جمع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان معاً في قضاء سنجار، تجربة ينبغي الاستفادة منها في توسيع دائرة المشاركة عند التركيز على احتياجات ومطالب جميع السنجاريين.

المرونة في النهج

بينما يعتبر البعض اتفاقية سنجار الإطار السياسي الذي يمكن من خلاله معالجة القضايا الأساسية التي تعيق العودة؛ فإنّ آخرون يعتبرونها غير قابلة للتنفيذ، نظراً لضآلة ما تم إنجازه حتى الآن، وحجم المعارضة السياسية التي تواجه تنفيذها داخل القضاء.[١٢٧] وما يزال البعض يرى أن معالجة مشكلة قضاء سنجار بمعزل عن القضايا المتنازع عليها، حلّ نصفي فقط.[١٢٨] ولعلّ من الممكن إحياء الاتفاقية من خلال ضمّ المزيد من أصحاب المصلحة إليها، وإعادة التفاوض على بنودها، لتشمل مزيداً من التفاصيل والأحكام، وتأمين الجهات الضامنة لتنفيذها. وفيما يتعلق بهذه النقطة، حددّ النازحون الحاجة إلى المساعدة الدولية لأغراض الرّصد والدعم. وكبديل لها، ربمّا يستلزم الأمر وضع الاتفاقية الحالية جانباً وإفساح المجال لصياغة اتفاقية جديدة قابلة للتنفيذ، اعتماداً على الديناميكيات المحلية الأوسع. وبناءً على هذه الدراسة والتقارير الشاملة الأخرى، يبدو أن النازحين ليسوا بالضرورة ملتزمين باتفاقية سنجار. فما يسعون إليه حقيقة، هو استجابة منسّقة ومتماسكة لتلبية احتياجاتهم؛ بالشكل الذي يؤدي إلى تغييرات إيجابية على أرض الواقع. وينبغي أن تحتل هذه المسائل محور أي عمليات مستقبلية، بغض النظر عن أي إطار مستخدم

إيجاد قواسم مشتركة، واستكشاف المزيد من الإمكانيات المحلية البعيدة عن السياسة

تسلّط هذه الدراسة الضوء على مجتمعات النازحين عبر المواقع وهوية الجماعات السكانية ذات المطالب المشتركة. ورغم اختلاف وجهات النظر حول كيفية تلبية تلك المطالب بالضبط أو حسب أي ترتيب؛ إلاّ أنّ الجميع متفقون على أهمية الأمان والحكم التمثيلي وإعادة الإعمار والتنمية، والتعويضات والعدالة والمصالحة والحوار بين الجماعات. ولعلّ وجود قاعدة للمناصرة والمطالب المشتركة، يمكن أن يزيد من الضغط العام من أجل التحرك نحو قدر أكبر من التضامن والقبول بين الجماعات. فالتعويضات، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى تعديل القانون على أساس الرغبة العامة، مع تجنب المجالات السياسية الحساسة، كالحُكم والأمن.

تُعدّ المصالحة المحلية في قضاء سنجار والمواضيع التي اتفقت عليها الأطراف، مثالاً لما قد يكون ممكناً. وإنّ إحياء هذه الجهود وإطار العمل الذي اتُفِق عليه، يمكن أن يكون بمثابة نقطة انطلاق، بالدعم وبموارد مستدامة، في تحديد أفضل السُبل للاستفادة من المشاركة من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي على المدى الطويل، مع تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للنازحين والعائدين على حدٍّ سواء. ومن شأن ذلك أن يؤدي أيضاً إلى تمكين المجتمعات الأخرى في باقي أنحاء قضاء سنجار وناحية القحطانية للانخراط في مثل هذه العمليات مستقبلاً.

والمسألة الأهم التي يجب التأكيد عليها في هذا الصدد، هي أنّ أي جهود للمناصرة والعمل عبر مختلف أهالي قضاء سنجار وناحية القحطانية، تستغرق وقتاً وجهداً كبيرين، وتتطلب معرفة عميقة بالسياق المحلي، نظراً لفداحة المظالم والصدمات التي ما زالت قائمة في المنطقة. وليس من الصواب التعجيل بهذه العمليات، كونها لا تتناسب مع دورات برامج قصيرة الأمد؛ فهي تتطلب التزاماً طويل الأمد من جميع أصحاب المصلحة، ودعماً يستغرق سنوات لإحداث التأثير، ومنع مزيد من الضرر.

اعتبارات لاستثمار أشمل، ودعم على أرض الواقع

إنّ الأوضاع الحالية في قضاء سنجار وناحية القحطانية تحدّ من اتساع رقعة الاستثمار الذي يرغب المانحون الدوليون القيام به في المنطقة. وهذا القيد لا يتعلق فقط بعدم استقرار المنطقة، بل بالوضع غير المؤكد الذي ما زال دون حلّ لحكومتها المحلية، ووجود كل من قوات الأمن والجماعات المسلحة هناك. وقد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لحين تحسّن الظروف والأحوال. وفي الوقت ذاته، تحتاج الجهود المحلية إلى دعم كبير ومستدام لإحداث تأثير أكثر تماسكاً وتنسيقاً على مستوى أوسع. وربمّا تكون هذه الجهود المحلية بمثابة فرصة للمانحين الدوليين للتدخل واستكشاف السبُل التي يمكنهم الاستثمار من خلالها؛ خاصة في أهالي سنجار أنفسهم، والشروع في إجراء اتصالات للمناصرة من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي وفق الصالح العام. إذ ربمّا تستحق الاستراتيجيات والتمويل الذي تستخدمه المنظمات الدولية لمساعدة الإيزيديين ومناصرتهم، النظر فيها. وقد تشمل تلك الاستراتيجيات؛ التمويل المتعلق بـتعزيز الديمقراطية على نطاق أوسع، والمشاركة العامة والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والعدالة والمساءلة والسلام والأمن المستدامين.

مساحة لتحقيق عدالة انتقالية أشمل

إنّ للقضايا التي تعيق عمليات العودة أو أي حلّ دائم للنزوح في قضاء سنجار وناحية القحطانية، جذور عميقة تنبع من إرث الصراع والمظالم. ولذلك، لعلّ من شأن النظر في السبل التي يمكن من خلالها إلقاء نظرة أعمق على هذه القضايا وأسبابها الجذرية، أن يساهم في إيجاد حلول لمشكلة النزوح والاعتراف بحقوق وكرامة جميع الضحايا كمواطنين دون تفضيل بعضهم على البعض الآخر. إذ لا يمكن للإيزيديين تحقيق مطالبهم بالعدالة بمفردهم. بل إنّ ذلك يتطلب دعم وتعاون المجتمعات الأوسع التي ينتمون إليها، وإقرارهم بجسامة ما حدث. كذلك لا يجوز التقليل من مطالبة المجتمعات الأخرى بالعدالة، بل ينبغي الإقرار بها ومعالجتها. وحيث أن الأولويات الحالية للحكومة العراقية تهدف إلى الانتقال من الصراع إلى تحقيق الرخاء وتحسين نوعية حياة العراقيين، ربما يكون النظر إلى الماضي هو السبيل الوحيد للمُضيّ قُدُماً.

١٢٦ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، خبير وطني، أيلول ٢٠٢٣؛ ومقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، جهة مانحة دولية، تشرين الثاني ٢٠٢٣

١٢٧ مقابلة عبر الإنترنت مع مصدر معلومات رئيسي، خبير وطني، أيلول ٢٠٢٣؛ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في ناحية القحطانية، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في الحكومة المحلية لقضاء سنجار، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، عضو حزب سياسي في قضاء سنجار، تشرين الثاني ٢٠٢٣؛ ومقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، زعيم حزب سياسي في قضاء سنجار، تشرين الثاني ٢٠٢٣

١٢٨ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، مسؤول في الحكومة المحلية لقضاء سنجار في دهوك، تشرين الثاني ٢٠٢٣

عدم مسؤولية

إنّ جميع الآراء الواردة في هذا التقرير، هي آراء المؤلّفين ولا تعبّر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. وإنّ التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في جميع أجزاء التقرير، لا تعكس رأي المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو فيما يتعلق بحدودها أو مساحتها.

المنظمة الدولية للهجرة في العراق

مجمع يونامي (ديوان٢) المنطقة الدوليّة
بغداد، العراق

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

@IOMIraq

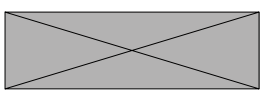

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

Social Inquiry

Kingdom of the Netherlands

© المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ٢٠٢٤

تم إعداد هذا التقرير بدعم من مشروع COMPASS المموّل من الحكومة الهولندية.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.